ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السبعون بعد المائة

170 EX/8
١٧٠م ت/٨
باريس، ٢٠٠٤/٨/٢٠
الأصل: انجليزي

البند **٣,٤,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن الاستعراض الاستراتيجي لدور اليونسكو في مجال التعليم للجميع بعد منتدى داكار

الملخص

تقدم هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي تطبيقا للقرار ١٦٩م ت/٣,٤,٤، وتتضمن تقريرا عن الاستعراض الاستراتيجي لدور اليونسكو في مجال التعليم للجميع بعد منتدى داكار، وذلك تنفيذا لطلب المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والستين بعد المائة.

القرار المقترح: الفقرة ١٤٥.

الاستعراض الاستراتيجي لدور اليونسكو في مجال التعليم للجميع بعد منتدى داكار

أولا – المقدمة

١ – تستند هذه الوثيقة إلى أعمال واستنتاجات فريق العمل الخاص الذي عينه المدير العام لإجراء الاستعراض الاستراتيجي لدور اليونسكو في مجال التعليم للجميع بعد منتدى داكار، الذي دعا إليه المجلس التنفيذي في قراره ١٦٩م ت/٣,٤,٤. وقد طوّع المدير العام استنتاجات فريق العمل الخاص وزاد عليها لمراعاة نتائج المشاورات والتأملات اللاحقة.

٢ – وقد عُيّن فريق العمل في ١٢ مايو/أيار ٢٠٠٤، وكان يتألف في البداية من نائب المدير العام (رئيسا)، ومساعد المدير العام للتربية، ونائب مساعد المدير العام للتربية، ومدير شؤون التعليم للجميع، من داخل قطاع التربية، ومساعد المدير العام لمكتب المدير العام، ومدير مكتب التخطيط الاستراتيجي، ومدير مرفق الإشراف الداخلي، ومدير معهد اليونسكو للإحصاء، ومدير مكتب إعلام الجمهور بالإنابة، من خارج قطاع التربية (مذكرة المدير العام DG/Note/04/15). وجرى توسيع نطاق العضوية فيما بعد ليشمل جميع مديري قطاع التربية، ورؤساء المرافق المركزية للمنظمة، ومديري المعاهد المعنية وبعض المكاتب الميدانية، ولا سيما المكاتب الإقليمية للتربية.

٣ – وبعد إنجاز الأعمال التمهيدية الأساسية، انعقد أول اجتماع لفريق العمل في ٢٨ مايو/أيار برئاسة المدير العام. ثم أعقبت ذلك خمسة اجتماعات عُقدت على فترات متفاوتة خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز، منها "معتكف" نُظم في ٢٥ و٢٦ يونيو/حزيران في مقر معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط). وجرت خلال عملية الاستعراض اجتماعات لأفرقة عمل متخصصة شكلت لتيسير مهمة فريق العمل الخاص منها فريقان أساسيان (أحدهما مكرّس للبرنامج والآخر للتنسيق) وأربعة أفرقة ثانوية تُعنى ببعض الأبعاد الخاصة لعملية الاستعراض. كما أجريت مشاورات إلكترونية مع مجموعة مختارة من المكاتب الميدانية والمعاهد التي كان يتعذر على مديريها حضور اجتماعات فريق العمل شخصيا.

٤ – وقدم المدير العام تقريرا مرحليا عن الاستعراض الاستراتيجي إلى الوفود الدائمة في اجتماع إعلامي عقد في ١٢ يوليو/تموز. وعقد نائب المدير العام مشاورات بشأن الاستعراض الاستراتيجي في اجتماعات عُقدت مع ممثلي الوكالات المانحة المعنية بالتعليم للجميع ومع منظمات المجتمع المدني التي حضرت الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع (٢٠–٢١ يوليو/تموز). وقد أخذت تعليقات وملاحظات المشاركين في هذه الاجتماعات بعين الاعتبار عند إعداد هذا التقرير.

٥ – ويشتمل التقرير على أربعة أقسام هي: (أولا) المقدمة، (ثانيا) مهام اليونسكو في إطار منتدى داكار، (ثالثا) استعراض تنفيذ اليونسكو لمهامها في إطار منتدى داكار؛ (رابعا) الاستنتاجات: المرحلة المقبلة.

ثانيا – مهام اليونسكو في إطار منتدى داكار

٦ – لقد أكد إطار العمل الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية الذي عُقد في داكار، السنغال (٢٠٠٠)، على أن اليونسكو "ستواصل (...) الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني" وأنها في الوقت ذاته "ستعيد تركيز برنامجها الخاص

بالتربية لكي تحلّ نتائج وأولويات مؤتمر داكار مكان الصدارة بين أعمالها" (انظر إطار عمل داكار، الفقرتين ١٩–٢٠). وكان التحدي المتواصل الذي يواجه المنظمة منذ اجتماع داكار هو كيف يمكن تنفيذ شقّي هذا الالتزام المزدوج على أفضل نحو ممكن.

٧ – وعند تناول هذا السؤال، من الضروري الاتفاق منذ البداية على ما يُقصد بوظيفة "التنسيق" ضمن السياق العالمي لحركة التعليم للجميع. فهي تعني، بقدر ما يتعلق الأمر بأغراض الاستعراض الاستراتيجي، "أن جهود جميع الشركاء في حركة التعليم للجميع ينبغي أن تصب في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة التي اعتمدها منتدى داكار (أي ينبغي ألا يعمل الشركاء على نحو تتعارض فيه الأغراض أو المصالح) وأن تعزّز هذه الجهود بصورة متبادلة".

٨ – وإن الخبرة التي اكتسبتها اليونسكو في تنفيذ الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع: تأمين احتياجات التعلم الأساسية (جومتيين، تايلاند، ٥–٩ مارس/آذار ١٩٩٠) خلال العقد الذي ختم بمنتدى داكار، ما تزال خبرة فاعلة. فقد تم خلال هذه الفترة إعداد آلية، غير رسمية نسبيا، للتعاون والتنسيق بين اليونسكو والمنظمات والهيئات الأخرى العاملة مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ إعلان جومتيين العالمي. واتخذ التعاون والتنسيق على المستوى الدولي صيغة منتدى استشاري دولي للمشاركين في حركة التعليم للجميع من الذين اجتمعوا في جومتيين. وقد جُعل من اليونسكو مقرا لأمانة هذا المنتدى الذي قدم له عدد من شركاء اليونسكو دعما ماليا على أسس طوعية. ومن الإنجازات المحددة التي حققها المنتدى: القيام بحملة قوية مشتركة بين الوكالات للترويج لأهداف جومتيين، ورعاية عملية تقييم عالمي في منتصف العقد للتقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف وأخرى في نهاية العقد شكلت قاعدة انطلاق لمداولات وقرارات المنتدى العالمي للتربية في داكار. وقد قامت اليونسكو بدور هام في الاضطلاع بهذين التقييمين العالميين وفي حفز عمليات التقييم على الصعيدين القطري والإقليمي — مع تقديم المساعدة في أحيان كثيرة بصورة مباشرة على إجراء هذه العمليات — التي استندت إليها عمليتا التقييمين العالميين.

٩ – وقد كان المنتدى العالمي للتربية الذي عُقد في داكار في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ خاتمة عقد قامت اليونسكو خلاله بإعادة تقييم جميع جوانب التعليم عن طريق سلسلة من المؤتمرات العالمية ومن منظور التحديات العالمية المتواصلة في مجالي التنمية والسلام. وبعد أن أخذ منتدى داكار بعين الاعتبار نتائج التقييم العالمي للتقدم المحرز في مجال التعليم للجميع منذ إعلان جومتيين، أكد مجدداً رؤية الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع واعتمد إطارا للعمل.

١٠– ويختلف إطار عمل داكار في بعض جوانبه المهمة عن إطار عمل جومتيين. فبخلاف الإعلان العالمي لجومتيين، لا يشتمل إطار عمل داكار على أنشطة متابعة ضمن آجال زمنية محددة. وبالمقابل، فإن إطار عمل داكار يتسم بتركيز أقوى على الحاجة إلى موارد (مالية)، وعلى التحديات التي يواجهها التعليم للجميع في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، وفي البلدان الأقل نموا، وعلى تعليم الفتيات، فضلا عن إقرار واضح بـ"العولمة" مع تركيز خاص على ضرورة إدماج خطط التعليم للجميع في الأطر الأوسع نطاقا للحد من الفقر.

١١– ومن المهم بوجه خاص بالنسبة لحركة التعليم للجميع أن إطار عمل داكار، الذي ينص على أن "جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري"، يضع أهدافا محددة يتوجب على العالم تحقيقها، في حين يدعو إعلان جومتيين العالمي البلدان "إلى وضع أهدافها الخاصة" ضمن إطار أبعاد

معينة يمكن تكييفها في الواقع كي تلائم ظروف كل بلد (انظر الملحق ١: أهداف منتدى داكار في مجال التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتعليم؛ والملحق ٢: استراتيجيات منتدى داكار فيما يخص التعليم للجميع).

١٢- وإن الشركاء في حركة التعليم للجميع حين ألزموا أنفسهم بالعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، أقروا في الواقع بأن يكونوا في موضع المساءلة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في هذا الصدد على الصعيد العالمي. وفيما يخص ثلاثة من الأهداف (وهي تحديدا الأهداف ٢ و٤ و٥)، كان التقدم مرضيا تقريباً بحسب ما تبينه المؤشرات الكمية. وقد أدرج هدفان من هذه الأهداف الثلاثة (وهما الهدفان ٢ و٥) ضمن الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها جمعية الألفية للأمم المتحدة بعد بضعة أشهر من انعقاد منتدى داكار في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠.

١٣- وعندما تولت اليونسكو دور المنسق للشراكات التي أنشئت في داكار، فإنها أصبحت عرضة إلى حد كبير للمساءلة بشأن مدى ما يحرزه العالم من تقدم صوب تحقيق أهداف داكار. أما في جومتيين وفي إطار العمليات الإقليمية والدولية السابقة الرامية إلى تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية، فكان يُفترض أن مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف تقع إلى حد كبير على عاتق البلدان. وقد أكد المشاركون في منتدى داكار على هذا الأمر مجدداً ولكنهم أكدوا أيضا على ضرورة تأمين الدعم الخارجي للبلدان بقولهم "ونؤكد أن نقص الموارد لن يتسبب في إحباط مساعي أي من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع، الرامية إلى تحقيق هذا الهدف" (إطار عمل داكار، الفقرة ١٠).

١٤- ولقد استجابت اليونسكو في سياق أدائها لرسالتها، لتطورات هامة حدثت بعد منتدى داكار، مثل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وقامت بتطويع استراتيجياتها لتأخذ في الحسبان ميثاق مونتيري لتمويل التنمية، وظهور الاتحاد الافريقي وانبثاق الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد).

١٥- وتتسم التحديات التي تواجهها المنظمة في مجال التنسيق بتعقيد بالغ، نظرا للتنوع الكبير لشركاء اليونسكو في حركة التعليم للجميع، ووجود مستويات مختلفة لنشاطهم (دولية، وإقليمية، ودون إقليمية، وقطرية). هذا فضلا عن محدودية الموارد المتوفرة للمنظمة. فهذه الموارد قليلة، بالقيمة المطلقة، مقارنة بالموارد التي يحشدها للتعليم بعض شركاء المنظمة، ولا سيما بنوك التنمية وبعض الوكالات الثنائية.

١٦- وإن هذه الفجوة بين قدرة المنظمة على الاضطلاع بنشاط هام على المستوى الدولي فيما يتعلق بإعداد الجدول العالمي للمهام في مجال التعليم للجميع، من جانب، وبين قدرتها على الإسهام بصورة مباشرة في العمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع على المستوى الوطني، من جانب آخر، تسلّط الضوء على حدود دور اليونسكو التنسيقي وعلى الطابع الطموح لبعض الأهداف التي اعتمدت في داكار. فعلى سبيل المثال، بات من الواضح استحالة إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي على النطاق العالمي في العام المقبل (هدف داكار ٥)، حسبما يبين أحدث تقرير عالمي عن رصد التعليم للجميع. أما إذا كان السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود تعاون وتنسيق كافيين بين الشركاء في حركة التعليم للجميع، وليس إلى وجود عوائق حقيقية على أرض الواقع في الدول الأعضاء، كانعدام الموارد البشرية والمادية، فإن هذا الأمر يستدعي دراسة متأنية. وبما أن اليونسكو ليست مسؤولة مسؤولية مباشرة عن التنسيق – على المستويين الوطني والدولي – في مجال تعبئة وتوزيع الموارد اللازمة لتحقيق أهداف

داكار، فلا محالة من أن تواجه المنظمة تحديدات لما يمكن أن تحرزه عملية تنسيقها لجهود الشركاء في حركة التعليم للجميع على طريق تحقيق هذه الأهداف. وينبغي أن يؤخذ هذا التحفظ الجوهري بعين الاعتبار في أي استعراض استراتيجي وتقييم لأداء المنظمة في متابعة منتدى داكار. كما يجدر القول بعد هذا بأن هذا الاستعراض لا يُعنى بما لا تستطيع اليونسكو تحقيقه في مجال متابعة التزامات داكار بقدر ما يعنى بما يمكن وبما يجب أن تحققه المنظمة على نحو أفضل.

ثالثا – مساهمة اليونسكو في التعليم للجميع: التقدم والتحديات

المقدمة

١٧– لقد أعطت مداولات المنتدى العالمي للتربية وقراراته زخما جديدا لجدول أعمال حركة التعليم للجميع بأكملها. وكانت اليونسكو أمينة لإطار عمل داكار قلبا وقالبا، ولهذا الغرض قامت بما يلي:

- أنشأت هيكلية للتنسيق الدولي في مجال التعليم للجميع على أساس توافق الآراء بين شركائها؛ ومن العناصر الأساسية في هذه الهيكلية: الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، وتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، والأنشطة الطليعية في مجال التعليم للجميع، وأسبوع النشاط العالمي في مجال التعليم للجميع.
- دعمت المبادرات والأنشطة الطليعية التي استهلها شركاؤها الرئيسيون في حركة التعليم للجميع مثل مبادرة المسار السريع التي قادها البنك الدولي، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات التي قادتها اليونيسيف.
- اضطلعت بقيادة ومسؤولية التنسيق الدولي لعقدين جديدين للأمم المتحدة، الأول عن محو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) والثاني عن التعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤).
- ركّزت وطوعت استراتيجيتها المتوسطة الأجل (٢٠٠٢–٢٠٠٧) وبرامجها وميزانياتها المتعاقبة من أجل تحقيق أهداف واستراتيجيات داكار وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد قامت اليونسكو بهذه العملية في فترة شهدت تغييرات على مستوى الموظفين، وإصلاحات داخلية، وإعادة هيكلة وتحديث، وتصاعد وتيرة عملية تحقيق اللامركزية.

١٨– وكانت مساهمة اليونسكو في التعليم للجميع موضوع تقارير دورية، شفهية ومكتوبة، وبيانات قدمها المدير العام إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو وذلك خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٠، كما كانت موضع تعليق في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تحقيق هدف إعلان الألفية الخاص بتعميم التعليم الابتدائي وفي تقريري الرصد العالمي الأخيرين للتعليم للجميع. وعلى ضوء هذه التقارير العديدة، وتنفيذا لطلب المجلس التنفيذي الداعي إلى التركيز على القضايا الاستراتيجية، سيتناول هذا التقرير المجالات الرئيسية لنشاط اليونسكو في عملية التعليم للجميع ومن أجلها خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٤ متأملا في الدروس التي يمكن استخلاصها في هذا الصدد.

وضع التعليم للجميع في صميم عملنا

١٩- اضطلعت اليونسكو منذ عام ٢٠٠٠ بمراجعة وتكييف توجهاتها الاستراتيجية وأولويات برنامجها بصورة مستفيضة لكي تضع التعليم للجميع في صميم عملها. وخلال الفترة نفسها، استهلت المنظمة عملية إصلاح عميق. وينبغي التسليم بأن اضطلاع اليونسكو بدورها بعد منتدى داكار كان يعتمد – وظل يعتمد – إلى حد كبير على التقدم الذي أحرزته المنظمة ككل في جبهات أخرى هامة للإصلاح، مثل اللامركزية، وسياسة الموظفين، والبرمجة والإدارة القائمتين على تحقيق النتائج.[1]

١ – إعادة تركيز استراتيجية اليونسكو وبرنامجها وميزانيتها لصالح التعليم للجميع

٢٠- لقد اعتمدت الدول الأعضاء إطار عمل داكار على أساس أن تقوم الأمم المتحدة بإعادة تركيز برامجها لزيادة الدعم للتعليم الأساسي. أما فيما يتعلق باليونسكو، فقد جرى تحقيق هذا الالتزام بطرق مختلفة. فاليونسكو ككل صاغت استراتيجيتها المتوسطة الأجل (٣١م/٤) وأعدت برامجها وميزانياتها لفترات العامين (٣١م/٥ و ٣٢م/٥) على نحو يتواءم كليا مع إطار عمل داكار وأهداف داكار.

(أ) توجيه استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل لصالح التعليم للجميع

٢١- تمت على صعيد التوجهات الاستراتيجية مراجعة برنامج اليونسكو للتربية شكلا ومضمونا على ضوء منتدى داكار وإطار عمله. فالأهداف الاستراتيجية لبرنامج التربية في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ تقوم بصورة واضحة على أهداف داكار:

- الهدف الاستراتيجي ١: "تعزيز التعليم باعتباره حقا من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". ويأتي هذا الهدف تعبيراً عن الاهتمام بقضية المساواة والحقوق التي تتخلل إطار عمل داكار بأكمله، وعن الحاجة إلى تعزيز الالتزام على الصعيد القطري (٣١م/٤، الفقرات ٥٧–٦٦).

- الهدف الاستراتيجي ٢: "تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم". ويتسق هذا الهدف مع تركيز إطار عمل داكار على الجودة واستخدام أساليب متنوعة، ومع دعوته إلى إعداد برامج وأنشطة عاجلة لمكافحة فيروس/مرض الأيدز (السيدا) (٣١م/٤، الفقرات ٦٧–٧٤).

- الهدف الاستراتيجي ٣: "تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم". ويتطابق هذا الهدف مع دعوة داكار إلى تشجيع الحوار بشأن السياسة العامة بين جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال التعليم وإلى تعزيز التعليم للجميع في كافة السياقات من خلال طرائق تجديدية، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال (٣١م/٤، الفقرات ٧٥–٨١).

---

[1] على الرغم من أن النص سيتطرق فيما يلي لكل من هذه الموضوعات، إلا أن هذا لا يغني عن التقارير الدورية المنتظمة التي قدمها المدير العام إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر العام.

٢٢- ومن المهم الإشارة إلى أن تعزيز التعليم للجميع اعتبر مهمة اليونسكو بأجمعها، وأن هذه المهمة تتطلب الالتزام على نطاق المنظمة ككل حيث وجهت دعوة صريحة ليس فقط إلى برنامج التربية وإنما إلى كافة البرامج الرئيسية للمساهمة في هذا الأمر.

(ب) توجيه برنامج وميزانية اليونسكو لصالح التعليم للجميع

٢٣- أقر في وثائق البرنامج والميزانية الثلاث التي اعتمدها المجلس التنفيذي منذ عام ٢٠٠١ بأن "التعليم الأساسي للجميع" يشكل الأولوية الأساسية للبرنامج الرئيسي الأول (التربية)، وخصص لها تدريجيا القسم الأكبر من موارد البرنامج حيث بلغت النسبة ٨٠٪ في الوثيقة ٣٢م/٥ مقابل ٦٤,٧٪ في الوثيقة ٣١م/٥ (انظر الملحق ٣)، وقد اشتملت الوثيقة ٣١م/٥ على ما يلي:

- خصص البرنامج ١,١ (التعليم الأساسي للجميع: الوفاء بالتزامات منتدى داكار العالمي للتربية) ما يقرب من ٢٠ مليون دولار أمريكي لمتابعة إطار عمل داكار، واعتمدت ميزانية قدرها ٩ ٥٨٨ ٠٠٠ دولار أمريكي لأنشطة التعليم للجميع (البحوث في مجال السياسات، وأنشطة الرصد ونشر المعلومات فيما يتعلق بالتعليم للجميع؛ واستراتيجيات التعليم وخطط عمل التعليم للجميع على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وأنشطة التعليم للجميع في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9)؛ وتكوين الشراكات في مجال التعليم للجميع وتنسيق المبادرة العالمية للتعليم للجميع)، كما خُصصت ميزانية قدرها ١٠ ٢٦١ ٠٠٠ دولار أمريكي لدعم التعليم النظامي من خلال نهوج جامعة وتجديدية ولتعزيز محو الأمية والتعليم غير النظامي من خلال تنويع نظم توفير التعليم.

- وبالاتساق مع تركيز حركة التعليم للجميع على التعليم الجيد، كُرّس البرنامج ١,٢ *"لبناء مجتمعات المعرفة من خلال التعليم الجيد وتجديد النظم التعليمية"* (٨,٩ مليون دولار أمريكي).

- وحُددت بوضوح الروابط مع الأهداف الإنمائية للألفية ذات العلاقة بالتعليم، وكذلك الحاجة إلى تأمين متابعة جيدة للتعليم للجميع في إطار عمليات التخطيط لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما إعداد و/أو مراجعة التقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر على الصعيد القطري (انظر قائمة المختصرات في الملحق ٤).

- وتضمنت الوثيقة ٣١م/٥ أيضاً مشروعات تحتوي على جانب هام عن التعليم وتتعلق بالموضوعين المستعرضين (القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع؛ وإسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة وفي بناء مجتمع المعرفة – ١,٩ مليون دولار أمريكي).

٢٤- أما في البرنامج والميزانية (الحاليين) للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)، فقد تم تعزيز الأولوية الممنوحة لمتابعة إطار عمل داكار تعزيزاً قوياً، مع التركيز بصورة أوضح على أهداف داكار (٢١,٤ مليون دولار أمريكي)، بما في ذلك الإشارة إلى إسهام اليونسكو في بلوغ الهدفين المتعلقين بالتعليم من بين الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تنفيذ استراتيجيات داكار (١٣,٩ مليون دولار أمريكي). ويشتمل هذا العنصر الأخير على تعزيز القدرات الوطنية في مجال إعداد خطط لإصلاح السياسة العامة، وعلى تشريعات بشأن

التعليم قائمة على البراهين؛ وتنظيم منتديات بشأن التعليم للجميع ومشاورات جماعية مع منظمات المجتمع المدني؛ وتشجيع الحوار في مجال السياسات وتبادل المعلومات ونشر التقرير العالمي السنوي عن رصد التعليم للجميع؛ ودعم معهد الإحصاء لأنشطة البرنامج؛ ومواصلة دعم مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9) والآليات الإقليمية مثل المنتديات البرلمانية والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد). كما يلاحظ في الوثيقة ٣٢م/٥ أن نشاط اليونسكو بخصوص التربية الوقائية ضد فيروس/مرض الأيدز (السيدا) صار أكثر ارتباطاً باستراتيجيات التعليم للجميع وحظي باعتمادات مالية إضافية من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس/مرض الأيدز (السيدا)؛ كما زادت اليونسكو من تعزيز دورها من خلال إطلاقها مبادرة عالمية لتوسيع نطاق التربية الوقائية ضد فيروس/مرض الأيدز (السيدا) في مارس/آذار ٢٠٠٤ (انظر مذكرة المدير العام DG/Note/04/19).

٢٥- ولكن بينما تم ترسيخ التعليم للجميع بثبات في صميم عمليات البرمجة لليونسكو، ظلت هناك تحديات معينة في مجال البرمجة أو برزت تحديات أخرى جديدة، وفيما يلي بيانها:

- ليس من السهل تماماً تحقيق توازن بين مهمة اليونسكو العالمية من جهة والدعم الذي تقدمه للبلدان من جهة أخرى وذلك في بيئة تخضع لضغوط من أجل تحقيق نتائج على الصعيد القطري. لكن اليونسكو كانت فعّالة في استجابتها على نحو استباقي لمختلف طلبات الدول الأعضاء، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع. وقد أزمعت المنظمة في الوثيقة ٣٢م/٥ على تكثيف المزيد من أنشطتها في مجال التعليم للجميع لصالح البلدان التي تأخرت كثيراً عن اللحاق بالركب فيما يتعلق بتحقيق أهداف التعليم للجميع والبلدان غير المؤهلة حالياً للانخراط في مبادرة المسار السريع.

- وقد كان ولا يزال هناك تحد آخر يتمثل في تحقيق توازن بين الدور المناط باليونسكو بوصفها وكالة متخصصة في مجال التربية (ويشمل ذلك كافة أصناف التعليم ومستوياته) وبين سعيها المتفاني لتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع وما يتعلق بذلك من استراتيجيات. ومن الأمور التي تدعو إلى القلق بصفة خاصة احتمال أن تنحو عملية التعليم للجميع إلى تهميش الجهود التي تُبذل في مجال التعليم الثانوي والعالي. ولا يزال العمل جارياً على مواجهة هذا التحدي على مستوى برامج اليونسكو واعتمادات ميزانيتها.

- وفي إطار موارد اليونسكو البشرية والمالية المحدودة، ولا سيما في الميدان، تركز المنظمة جهودها على الوفاء بالأجل الأول الذي حدد في داكار لعام ٢٠٠٢، أي إعداد وتنقيح الخطط الوطنية للتعليم للجميع. وقد أدمجت هذه الخطط تدريجيا في خطط قطاع التربية وكذلك وبصفة متزايدة في إطار عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر.

- وقد باتت هناك الآن قناعة واضحة ومتزايدة بضرورة التركيز على جوانب رئيسية محددة يمكن أن تؤثر اليونسكو من خلالها تأثيراً متميزاً في النشاط المعني بالتعليم للجميع على المستوى القطري. وبمقدور اليونسكو استغلال ميزتها النسبية في بعض المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لمبادرة التعليم للجميع ككل، مستفيدة في ذلك من تجربتها في السنوات الأخيرة.

- ومن التحديات الصعبة التي تواجهها المكاتب الميدانية بصفة خاصة المحافظة على توازن بين الرؤية الاستراتيجية للمنظمة والاستجابات المحددة على الصعيد القطري. فيمكن أن يفضي ذلك إما إلى أطر عمل منفصلة تماماً عن الواقع ومفروضة من القمة نحو القاعدة، أو إلى الانغماس في البرمجة الجزئية. فلا يزال ثمة عدد كبير جداً من الأنشطة الصغيرة (التي تقل ميزانياتها غالباً عن ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي) على الرغم من الجهود التي بذلت لتركيز برنامج المنظمة في مجال التربية على أنشطة ذات تأثير واسع النطاق. وقد كان ولا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهود لتركيز الأنشطة في مجال البرمجة وعلى الصعيد القطري لتلافي بعثرة الموارد على نطاق واسع وبكميات ضئيلة. وقد اتُخذ بالفعل قرار لإعادة النظر في خطط عمل قطاع التربية وهو ما يجري حالياً من أجل تحقيق المزيد من التركيز في برامجه.

٢٦- وفي حين خصص للتعليم للجميع المزيد من الموارد في البرنامج والميزانية العادية، بالقيم المطلقة والنسبية، فإن الأمر لم يتم على هذا النحو على صعيد الموارد الخارجة عن الميزانية. ومع أن من الصعب أحياناً التمييز بدقة في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية بين الموارد المخصصة لأنشطة التعليم للجميع والأنشطة التي لا تخص هذا المجال، ثمة ملاحظتان هما:

(أ) يبدو أن الموارد الخارجة عن الميزانية والتي خُصصت للبرنامج الرئيسي الأول منذ منتدى داكار قد انخفضت من ١١٠,٣ مليون دولار أمريكي لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ١٠٤,٥ مليون دولار أمريكي لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (بالقيمة الثابتة) إذا ما استثنينا صندوق أموال الودائع الذاتي التمويل الخاص بالبرازيل والموارد الخارجة عن الميزانية والتي تُنفق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء (العراق).

(ب) ويبدو أن الموارد الخارجة عن الميزانية والموجهة إلى المناطق فيما يتعلق بالتعليم منخفضة المستوى ولم تحظ بزيادة ملموسة منذ منتدى داكار. والأمر الذي يدعو إلى القلق أن منطقتي افريقيا وآسيا والمحيط الهادي، وهما منطقتان رئيسيتان فيما يخص التعليم للجميع، لم تحصلا على زيادة تذكر في الموارد.

٢٧- كما أن من المقلق أن أنشطة التعليم للجميع التي تنهض بها اليونسكو لم تحصل على تعهدات إضافية مهمة من جانب الجهات المانحة. ومن الثابت أن بعض المبادرات الخارجة عن الميزانية كانت نموذجية، مثل مبادرة "سلة التمويل" التي تصدرتها بلدان الشمال والتي أعطت نتائج إيجابية كما يتضح من التقييم الذي سيصدر قريباً. بيد أن هناك إقراراً أيضاً بأن زيادة التمويل المخصص للتعليم للجميع عملية لا يمكن أن تحصل بين ليلة وضحاها. ولا يزال على جميع الشركاء الكثير مما يتعين القيام به لكي تحظى الجهود التي تبذلها اليونسكو لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التعليم للجميع بالدعم اللازم في الوقت المناسب وبما يتناسب مع حجم الاحتياجات.

٢ - إعادة هيكلة جهود المنظمة في مجال التعليم للجميع وتحديثها

٢٨- إن تحسين أداء اليونسكو لدورها في مرحلة ما بعد داكار يعتمد إلى حد بعيد على نجاح عملية الإصلاح في المنظمة بشتى أبعادها. ويجب من ثم الاعتراف بالمكانة المحورية التي يحتلها التعليم للجميع في

عدد من العمليات الجارية، مثل تحقيق اللامركزية، وتعزيز التعاون بين الوكالات على الصعيد الميداني، والأدوات الجديدة للإدارة، وسياسة الموظفين، والإدارة المبنية على النتائج. وتشهد هذه المجالات تغييرات كبرى ومتواصلة بخطى حثيثة.

٢٩- أما على الصعيد التنظيمي، فقد قام المدير العام في أعقاب اجتماع فريق العمل المعني بالتعليم للجميع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، باتخاذ تدابير لتعبئة المنظمة ككل من أجل تأمين متابعة فعالة (انظر مذكرة المدير العام DG/Note/00/36 الصادرة في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠). وكان الهدف من ذلك تعزيز نشاط الأمانة لصالح التعليم للجميع، ولا سيما بشأن القضايا المتعلقة بالتنسيق والدعم على الصعيد العالمي من أجل إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع. وتضمنت الترتيبات الهيكلية الأولية التي أعدت لمتابعة داكار أربعة عناصر رئيسية هي: إنشاء فريق استراتيجي مشترك بين القطاعات؛ وإنشاء فريق من كبار الموظفين في قطاع التربية؛ وإنشاء شبكة من معاهد اليونسكو والمكاتب الإقليمية للتربية؛ واستحداث وحدة لمتابعة داكار تمتلك لجنة توجيهية وجهات اتصال خاصة بها في مختلف أقسام قطاع التربية. بيد أن هذه الترتيبات الهيكلية الأولى لمتابعة منتدى داكار لم تطبق بالكامل. وإن ما يبرز بوضوح من عملية الاستعراض الاستراتيجي هو الحاجة إلى إعادة النظر في التحديات التي تطرحها قضايا التنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، وتكوين أفرقة من العناصر المكونة لقدرات اليونسكو التعليمية (في المقر، والمعاهد، والمكاتب الميدانية)، وتحقيق مزيد من الاتساق والتكامل في برنامج اليونسكو والأنشطة الخاصة بتنسيق التعليم للجميع.

٣٠- وبذلت في إطار عملية إصلاح اليونسكو جهود حثيثة من أجل إدماج معاهد اليونسكو للتربية إدماجا كاملا في برنامج التربية.[٢] وقد وضعت كافة معاهد ومراكز التربية عملية التعليم للجميع في صميم أنشطتها وأعادت تكييف برامجها لكي توائم قطاع التربية على نحو أوثق. وتم في إطار الوثيقة ٣٢م/٥ إدماج أنشطة المعاهد على نحو أفضل في استراتيجية القطاع مع ما استتبع ذلك من توجّه نحو الإصلاح وتحسين التنسيق داخل القطاع.

٣١- وينص إطار عمل داكار على أن "جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري" (الفقرة ١٦). وقد أعطت سياسة اليونسكو الجديدة في تطبيق اللامركزية على صعيد القدرات والمسؤوليات – وهو جانب أساسي من إصلاح اليونسكو – زخما جديدا لالتزام اليونسكو بعملية التعليم للجميع. وعلى الرغم من أن عملية الترشيد أدت إلى إغلاق ٢٣ مكتبا ميدانيا، فإن إنشاء المكاتب الجامعة ضَمن تغطية كافة الدول الأعضاء. وتعزّزت المكاتب الإقليمية والجامعة بخدمات مهنيي التعليم من خلال إعادة توزيع الموظفين. وتم الإبقاء على مكاتب اليونسكو في جميع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9) بغية تعزيز الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع في المقام الأول.

٣٢- وتلقت المكاتب الإقليمية والجامعة نحو ثلثي الميزانية المخصصة للتربية[٣] ضمن إطار تطبيق اللامركزية. وسجّل البرنامج الفرعي ١,١,١ (التعليم الأساسي للجميع: التركيز على الأهداف الرئيسية) أعلى نسبة في تطبيق اللامركزية (٧٠ في المائة). غير أن المبالغ المخصصة لهذا الغرض قليلة جدا بالنسبة

---

(٢) انظر وثيقة "مقترحات بشأن استراتيجية شاملة لمعاهد ومراكز اليونسكو، وهيئاتها الرئاسية" التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والستين بعد المائة في عام ٢٠٠١ (الوثيقة ١٦٢م ت/١٨ والقرار ٤,٢).

(٣) باستثناء ميزانيات معاهد اليونسكو للتربية و"المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين".

لاحتياجات الدول الأعضاء – ٣,١ مليون دولار أمريكي لـ"تأمين المساواة بين الجنسين في مجال التعليم للجميع"، و ٥,١ مليون دولار أمريكي لـ"ترجمة الحق في التعليم إلى حقيقة واقعة لجميع الأطفال". واضطلعت المكاتب الإقليمية للتربية (داكار، بانكوك، بيروت، سانتياغو) بجهود كبيرة لتنسيق عملية التعليم للجميع على الصعيد الإقليمي، كما قامت المكاتب القطرية والجامعة بدور أساسي في تنسيق عملية التعليم للجميع والترويج لها، فضلا عن تنفيذ أنشطة التعليم للجميع.

٣٣- ويدل جدول الوظائف في قطاع التربية (باستثناء المعاهد) على زيادة في نسبة الوظائف في الميدان قياسا بالمقر من ٣٥٪ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٣٨٪[٤] في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهذه هي أعلى نسبة سواء على مستوى القطاعات أو على صعيد المنظمة ككل. وخلال الفترة ذاتها ازداد عدد الوظائف الميدانية من ٨٧ إلى ٩٣ وظيفة بينما انخفض عدد الوظائف في المقر من ١٦٠ إلى ١٥٠ وظيفة. ومن المهم أيضا التذكير بالدور القيّم للموظفين المحليين العاملين في المكاتب الميدانية في مجال التعليم وذلك في الكثير من هذه المكاتب الميدانية.

٣٤- ومن الأمور البالغة الأهمية أن تمتلك المكاتب الجامعة والمكاتب القطرية في البلدان الرئيسية، بما فيها البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9)، ما يكفي من الموظفين. فهذه المكاتب تمثل المرتكزات الرئيسية لتنفيذ البرامج في إطار استراتيجية اللامركزية. وقد بُذلت جهود كبيرة لتزويد كافة المكاتب الجامعة بأخصائي في التربية، وهذا الهدف على وشك أن يتحقق بالكامل.

٣٥- وفي الوقت ذاته، زاد منذ عام ٢٠٠٠ عدد الوظائف المموّلة من موارد خارجة عن الميزانية في مجال التربية من ٢ إلى ١٥ وظيفة، كما زاد العدد الإجمالي للوظائف المموّلة من الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد من ٧٩ وظيفة خلال الفترة المشمولة بالوثيقة ٣٠م/٥ إلى ٨٤ وظيفة خلال الفترة المشمولة بالوثيقة ٣٢م/٥. وزادت نسبة تعيين الموظفين في معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (اكبا) زيادة حادة (من ١ إلى ١٠) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مما يدل على التزام المنظمة ببناء القدرات في مجال التعليم في منطقة افريقيا.

٣٦- وعلى الرغم من هذه التحسينات، يجدر التذكير بالصعوبات التي تواجه الكثير من المكاتب الميدانية. والبعض من هذه الصعوبات يشكل تحديا هائلا ويثير قضايا هامة فيما يتعلق بمتابعة المنظمة لمنتدى داكار. ومن هذه القضايا، هناك قضيتان تجدر ملاحظتهما، وتتمثل القضية الأولى في أن القدرات البشرية والمالية للمكاتب الميدانية منفردة تتباين تباينا كبيرا. ففي كثير من الأحيان، وعلى الرغم من العمل الدؤوب والحماس، لا تزال الوحدات الميدانية تفتقر إلى عدد كاف من كبار الموظفين في مجالات رئيسية (كالتخطيط أو الإحصاء) لتمكينها من ممارسة دورها القيادي في حقل التربية أمام شركاء اليونسكو في عملية التعليم للجميع الموجودين في الميدان. ولكن حتى لو توفرت لهذه الوحدات فرصة ممارسة مثل هذا الدور القيادي، فإنها قد لا تجد تحت تصرفها ميزانية برنامجية كافية تمكنها من استغلال هذه الفرصة على نحو فعّال. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، تمّ الإقرار بضرورة إجراء مراجعة منتظمة للمواصفات المطلوبة في موظفي اليونسكو المهنيين في مجال التربية وتمّ البدء بها فعلا. وسيتم إنجاز هذا الاستعراض لمواصفات موظفي

[٤] تصعب المقارنة مع الوظائف المقررة في ٣٠م/٥ بسبب نقل العديد من وظائف قطاع التربية (من مديرين ومسؤولين إداريين وموظفين مهنيين محليين ووطنيين) إلى مكتب التنسيق الميداني، وبسبب إلغاء أو تخفيض درجات بعض الوظائف.

المنظمة المهنيين في مجال التربية في نهاية عام ٢٠٠٤، وذلك بالترابط مع استعراض اللامركزية ومع عمليات التحضير للوثيقة ٣٣م/٥.

٣٧- وتتمثل القضية الثانية في أن شركاء اليونسكو في عملية التعليم للجميع يعطون أولوية أكبر لبعض أهداف داكار على حساب أهداف أخرى؛ وبطبيعة الحال، فإن هدفي داكار ٢ و ٥ – اللذين يشكلان أيضا جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية – يندرجان في مقدمة هذه الأهداف المفضلة. وهذا ما يُبرز على الفور التحدي الذي يفرضه هذا النوع من التفضيل على مكاتب اليونسكو الميدانية في خضم سعيها لتعزيز الشراكات على الصعيد الوطني من أجل تحقيق كافة أهداف داكار.

مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التعليم للجميع

١- تخطيط التعليم للجميع على المستوى القطري: نحو نهج متكامل لعمليات التخطيط

(١) تخطيط التعليم للجميع على الصعيد الوطني

٣٨- قطعت البلدان المشاركة في منتدى داكار عهداً على نفسها بإعداد أو تعزيز خططها الوطنية الخاصة بالتعليم بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. وخلال فترة عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أحرز تخطيط التعليم للجميع تقدماً على الصعيد المحلي في العديد من البلدان، واتسع في الوقت نفسه نطاق الاعتراف بأن تخطيط التعليم للجميع مهمة متواصلة ينبغي أن تتكامل مع عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (CCA/UNDAF)، وأن تكون منسجمة مع سائر الاستراتيجيات الرئيسية للحد من الفقر.

٣٩- وساعدت اليونسكو في عمليات تخطيط التعليم للجميع بعدة وسائل. ففي أغسطس/آب ٢٠٠٠، صدرت الوثيقة المعنونة *"مبادئ توجيهية قطرية لإعداد خطط العمل الوطنية"* بلغات الأمم المتحدة الست، ووزعت على جميع البلدان. واتخذت جهات أخرى، ولا سيما مكتب اليونسكو في بانكوك، مبادرات مماثلة على الصعيد الإقليمي، وأعدت اليونسكو وثيقة بعنوان *"معايير عامة لتقييم مصداقية الخطط الوطنية للتعليم للجميع"* من أجل مساعدة البلدان على إعداد خطط وطنية أفضل للتعليم للجميع تراعي قضايا المساواة بين الجنسين، ومشكلة فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، وأوضاع ما بعد النزاعات.

٤٠- وتمت من عام ٢٠٠٠ وحتى الآن مساعدة نحو ١٥٠ بلداً في إعداد خططها الوطنية للتعليم للجميع. وخلال الفترة التي تشملها الوثيقة ٣١م/٥ (٢٠٠٢-٢٠٠٣) – وبغض النظر عن الأنشطة التي اضطلعت بها المعاهد – أنفقت اليونسكو ما يقارب ١٢ مليون دولار أمريكي (ثلثها من الميزانية العادية؛ وثلثاها من موارد خارجة عن الميزانية) لدعم البلدان في عمليات التخطيط. وقُدم الدعم بست طرائق رئيسية: (١) المساعدة التقنية وبناء القدرات؛ (٢) الدراسات والبحوث التقييمية؛ (٣) الترويج والتوعية؛ (٤) تعبئة الأموال؛ (٥) المنتديات والمشاورات الإقليمية والمشتركة بين البلدان لمنسقي التعليم للجميع؛ (٦) اجتماعات الخبراء على الصعيد الوطني أو الدولي لتبادل الخبرات.

٤١- ومن الواضح أن طرائق التدخل تُكيف مع احتياجات كل من المناطق والمناطق الفرعية والبلدان المعنية. بيد أن الدعم التقني داخل كل بلد يمكن أن يحظى بالمزيد من التركيز. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على دور المعاهد، ولا سيما معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط) ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS).

٤٢- وأولت اليونسكو في السنوات الأخيرة مزيدا من الاهتمام لنهوج تخطيط التعليم المتعلقة بأوضاع ما بعد النزاعات. وتجلى هذا الاهتمام في بناء القدرات من خلال برامج مدخط التدريبية، كما تجلى في المشورة والدعم التقنيين على الصعيد الميداني.

(٢) إسهام اليونسكو في الحد من الفقر وفي الأطر الإنمائية

٤٣- على الصعيد القطري، أصبحت مسألة التعليم تتجلى أكثر فأكثر في الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP) ووثائق التقييم القطري المشترك (CCA) وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)، وكلها تركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتستخدم كإطار مرجعي رئيسي لتنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة وتحقيق الاتساق فيه. وفي مايو/أيار ٢٠٠١، كتب المدير العام إلى رئيس البنك الدولي ليقترح عليه تحسين التعاون لضمان إدماج خطط التعليم للجميع في "الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر" وفي "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"؛ وقوبل هذا الاقتراح بالترحيب. ولكن في الممارسة العملية، تبقى الإشارات الصريحة إلى التعليم للجميع ضئيلة في الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر؛ ولم تمثل، في أي حالة من الحالات، مسألة توافر خطة وطنية للتعليم للجميع معياراً يستند إليه لترشيح البلد المعني للاستفادة مستقبلاً من المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة المتعددة الأطراف أو الثنائية. وبالتالي ساد شعور بانعدام النشاط والتنسيق في مجال التعليم للجميع على الصعيد القطري، وتعزى مسؤولية هذا التقصير عادة إلى اليونسكو.

٤٤- ووفقاً لما جاء في عدة دراسات، يعد سجل "الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر" هزيلاً فيما يخص التعبير عن أهداف المساواة بين الجنسين. ويترتب على غياب التحليل السليم لقضايا الجنسين في هذه الوثائق آثار بالغة فيما يخص تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم[٥]. بيد أن "مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية"، بمشاركة تامة من اليونسكو، قدمت دليلاً تقييميا يبين أوجه النقص الحالية في هذا المجال، ويتصل عدد من هذه الأوجه بالتعليم[٦]. وكُشفت، في هذا الصدد، ثلاثة أوجه نقص رئيسية، وهي التالية:

- الاعتراف بوجود صلة بين الحد من الفقر والتعليم، ولا سيما أهداف التعليم للجميع؛
- الاعتراف بالقطاعات الاجتماعية وبالإسهام المحدود للوزارات المعنية، ولا سيما وزارات التربية؛
- الاستثمار في أهم الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدفان المتعلقان بالتعليم.

---

[٥] التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

[٦] "An Assessment of the Role and Experiences of UN Agencies in Poverty Reduction Strategy Papers", 16 pages, UNDG, November 2003.

٤٥- ويشير التقييم الذي أجرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي كشف أوجه نقص أخرى في العمليات الجارية في إطار "الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر"، إلى احتمال إسهام منظمة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة، في سد أوجه النقص هذه. ويتعين على اليونسكو، من جهتها، أن تضطلع بدور على الصعيد القطري للتأكد من أن الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر تعكس بالفعل الالتزام الوطني بالتعليم للجميع. وسعت اليونسكو بوسائل مختلفة – سواء على صعيد المقر أو على صعيد الوحدات الميدانية – إلى التأثير في مضامين وإجراءات "الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر"، بغية تحويلها من مجرد وثيقة خاصة بالإدارة المالية إلى وثيقة يمكن أن تسهم في استنباط نهج إنمائي جديد يشمل أهداف التعليم للجميع ويستوعب جميع الشركاء المعنيين. ففي الواقع، أفضت دراسة أجراها مدخل إلى نتيجة مفادها أنه، على الرغم من ضرورة إجراء بعض التحسينات، فإن معالجة التعليم للجميع في "الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر" أفضل من معالجتها لبعض القطاعات الاجتماعية الأخرى كالصحة، وأن ذلك يمكن أن يعزى إلى نشاط اليونسكو القطري المتعلق بخطط التعليم للجميع.

٢ – مساعدة الدول على تحقيق أهداف التعليم للجميع

٤٦- درجت العادة على أن يركز برنامج التربية في اليونسكو على تلبية احتياجات البلدان النامية؛ وقد تعزز هذا المنحى بعد انعقاد منتدى داكار. وبالنظر إلى حجم وتنوع هذه الاحتياجات، قد يبدو أحياناً أن أنشطة اليونسكو تفتقر إلى الترابط العام. ومع ذلك، من المهم ملاحظة المسارات الثابتة المشتركة التي تسلكها أنشطة المنظمة في مجال التربية: التركيز على بناء القدرات كأساس لتحقيق الاستدامة في تنمية التعليم؛ وتوفير المشورة فيما يخص رسم السياسات، وتشجيع الحوار المتعلق بالسياسات، وتشجيع إصلاح التعليم، وكل ذلك بالاستناد إلى الممارسات الجيدة والإثباتات المناسبة، ولا سيما المعلومات الإحصائية التي ينتجها معهد اليونسكو للإحصاء؛ والالتزام بالأسس التقنينية للتعليم، ولا سيما الحق في التعليم وتجليه في التشريعات الخاصة بالتعليم؛ وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر حرماناً، وخاصة الفئات التي تعاني من الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستبعاد والتهميش؛ وتأثير فيروس/مرض الأيدز (السيدا) وآثار الحروب وانعدام الاستقرار؛ وترويج الوسائل التجديدية لأداء الخدمات التعليمية، سواء من خلال التعليم النظامي أو من خلال أنشطة محو الأمية والتعليم غير النظامي؛ وتحسين نوعية التعليم، ولا سيما عن طريق تنمية القيم العالمية.

٤٧- ويلاحظ أن نشاط البرمجة في قطاع التربية، والمعاهد والمكاتب الميدانية، وهو نشاط يصمم وينفذ وفقا لهذه الموضوعات السائدة وللوثيقتين م/٤ وم/٥، أصبح، بعد منتدى داكار، يركز أكثر فأكثر على أنشطة التعليم للجميع. وكما ذُكر آنفاً، شرعت اليونسكو، على الصعيد القطري، في مجموعة مترابطة من الأنشطة التي تتصل بأهداف داكار الستة. وبدون أن نكرر هنا ما عالجناه في مواقع أخرى من هذه الوثيقة، ولا سيما ما يتعلق بالتنسيق والتعبئة في مجال التعليم للجميع، يمكن القول إن أنشطة اليونسكو اندرجت تحت ثلاثة عناوين رئيسية:

- *توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال* – ومن الأمثلة على الأنشطة العملية في هذا الصدد: إعداد كتيبات وأدلة ومبادئ توجيهية؛ وتوفير المشورة بشأن رسم السياسات الاستيعابية الوطنية؛ وتوفير الكتب الدراسية وأدلة المعلمين؛ ورصد التحصيل الدراسي؛ ووضع خطط لاكتساب المهارات موجهة للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة؛

- *تعزيز محو الأمية والتعليم غير النظامي لدى الشباب والكبار* – ومن الأمثلة على الأنشطة العملية في هذا الصدد: إنشاء مراكز للتعلّم والتعليم في المجتمعات المحلية؛ وتدريب المدربين؛ وخطط التوعية؛ والتدريب التقني والمهني للفتيات والنساء؛

- *تجديد النظم التعليمية* – ومن الأمثلة على الأنشطة العملية في هذا الصدد: بناء القدرات في مجالي التخطيط والإدارة؛ وإعادة بناء النظم التعليمية في أوضاع ما بعد النزاعات؛ واستراتيجيات تحسين المناهج الدراسية ونظم توفير التعليم؛ والتربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا)؛ وتعليم العلوم والتكنولوجيا؛ وتحسين أوضاع المعلمين؛ وتعزيز الحراك الأكاديمي من خلال ضمان جودة التعليم العالي، واعتماد شهاداته والاعتراف بها.

وينبغي مواصلة هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة العملية من أجل ضمان استمرارية توفير الدعم للدول الأعضاء. وفي عدد من الحالات، تحتاج هذه الأنشطة إلى مزيد من التعزيز والتطوير لكي تصبح أبعد أثراً وتحدث من ثم تأثيراً أكبر على استراتيجيات التنمية التربوية ذات الصلة بالتعليم للجميع.

التنسيق بين شركاء التعليم للجميع والحفاظ على زخمهم التعاوني

١ – التنسيق على الصعيد الدولي

(١) التعليم للجميع وجدول أعمال التنمية العالمية

٤٨– تضطلع اليونسكو بدور ريادي هام في مجال التعليم للجميع داخل الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والقطري. وتعزز هذا الدور من جديد منذ عام ٢٠٠٠، ولم يكن ذلك بسبب منتدى داكار فقط. ففي شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الألفية وأهدافه الإنمائية، حُدد هدفان قابلان للقياس ومرتبطان بأجل محدد في مجال التربية؛ وأول هذين الهدفين هو "كفالة أن يكون في وسع البنين والبنات على حد سواء في كل مكان إتمام كامل مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥"، وتمثل الهدف الثاني في "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويُفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥". وأفادت الأهداف الإنمائية للألفية في استقطاب وضمان الاهتمام العالمي بالتحديات التي تواجه التعليم، من خلال بعض الوسائل كحملة الأهداف الإنمائية للألفية ومشروع الألفية. وهي تستخدم اليوم على نحو واسع للتأثير في جدول أعمال التنمية العالمية ولتحقيق الانسجام في أعمال مؤسسات الأمم المتحدة وآلياتها التخطيطية (بما في ذلك آليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (CCA/UNDAF) على الصعيد القطري).

٤٩– وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن تصاعد الاهتمام هذا لم يكن بلا ثمن. فأولاً، كان اختيار هدفين فقط من الأهداف الإنمائية الستة للألفية عائقاً أمام العمل على تحقيق أهداف جدول أعمال داكار بكاملها: فإن أهداف التعليم للجميع المتعلقة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، واحتياجات التعلّم لدى الشباب والكبار، ومحو أمية الكبار، وضمان جودة التعليم قد غابت صراحة عن الأهداف الإنمائية للألفية. وتبيّن التجربة أن تحقيق هذه الأهداف أمر جوهري لا بد منه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم.

٥٠- ثانياً، أدت الاختلافات في الصياغة اللغوية بين الهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بالتعليم وما يناظرهما من أهداف داكار إلى اختلافات بالغة في التركيز. فإن إطار عمل داكار يلزم الأطراف الموقعة عليه بتوفير "تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم". وأُغفلت جميع هذه الصفات في صياغة الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين ترمي الأهداف الإنمائية للألفية إلى "إزالة التفاوت بين الجنسين" في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥، فإن أهداف داكار ترمي إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد". وعلى الرغم من أن هذه الفروق تبدو ضئيلة في الظاهر، فإنها تطرح تحدياً حقيقيا أمام تنسيق حركة التعليم للجميع ومناصرتها ورصدها على الصعيد الدولي. كما أن هذه الأهداف ترجمها شركاء التعليم للجميع إلى نهوج وخيارات استراتيجية مختلفة، من أهمها "مبادرة المسار السريع" التي يقودها البنك الدولي.

٥١- وقد قامت اليونسكو، واضعة هذه السمات في اعتبارها، بتعبئة جهودها للإسهام بفعالية، وعلى جميع المستويات، في متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع الاحتفاظ بدورها الريادي على المستوى العالمي بالنسبة لجدول أعمال التعليم للجميع في مجمله. وفي ظروف سريعة التطور، واصلت اليونسكو المناداة بتحقيق كامل جدول أعمال التعليم للجميع، ويشمل ذلك الأهداف الستة والاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم للجميع. وأصبح من الواضح أيضاً (في نظر اليونسكو وكذلك في نظر شركائها في التعليم للجميع) أن الدور القيادي العالمي فيما يخص الهدفين المتعلقين بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط بدور اليونسكو القيادي فيما يتعلق بالتعليم للجميع. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في هذه الظروف التي يُطلب فيها من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم والمساعدة إلى الدول الأعضاء لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢- ورحبت اليونسكو بميثاق مونتيري لتمويل التنمية لأنه يبشر بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا بد أن تعود بالفائدة على التعليم للجميع. وبالمثل، فإن إعلان روما بشأن التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة يبشر بزيادة فعالية المساهمات المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وإذ تقر اليونسكو بأن التركيز العام على أسلوب الحكم الجيد مفيد للتعليم، فإنها تنادي بربط المساعدة التعليمية مباشرة بإصلاح الإدارة والحكم الرشيد والمساءلة في النظام التعليمي نفسه. ويتيح التقرير السنوي العالمي لرصد التعليم للجميع (GMR) فرصة للقيام برصد دقيق لكيفية تأثير ميثاق التنمية في المساعدة الخاصة بالتعليم وفي التقدم المحرز في تحقيق التنسيق والانسجام فيما بين الجهات المانحة.

(٢) التعليم للجميع داخل الأمم المتحدة

٥٣- يمثل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) ركيزتين هامتين للتعليم للجميع. وقد بادرت اليونسكو إلى إدراج رصد التقدم نحو تحقيق أهداف داكار الستة في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والجلسات العامة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. واستناداً إلى مذكرة العمل التي أعدتها اليونسكو بمناسبة إصدار التقرير العالمي الثاني لرصد التعليم للجميع في عام ٢٠٠٣، قام الرؤساء التنفيذيون لجميع منظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، في اجتماع عقدوه في مقر اليونسكو، بمناقشة أهمية متابعة إطار عمل داكار على نحو متسق وفعّال، واتفقوا على إجراء استعراض سنوي للتقدم المحرز في هذا

المجال. وحتى نهاية عام ٢٠٠٥، سيُجرى هذا الاستعراض في إطار الاستعراض الشامل لتنفيذ "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" المقرر مناقشته في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وتتضمن هذه التدابير مواصلة التركيز الدولي الحكومي الرفيع المستوى على تحقيق هدفي الألفية المتعلقين بالتعليم، وإن كان ثمة خطر واضح في أن تؤدي التقارير الشاملة التي تقدم عن الأهداف الإنمائية للألفية (وتتناول هدفين فقط من أهداف داكار الستة) إلى تغييب التركيز على كامل أهداف التعليم للجميع والمساعي الرامية إلى تحقيقها.

٥٤- وفي هذا السياق، كان لالتزام اليونسكو بمتابعة كامل أهداف التعليم للجميع تأثير أيضاً في استجابة المنظمة لمبادرة المسار السريع (FTI)، التي استهلت في عام ٢٠٠٢. ولاحقاً لاجتماع الفريق الرفيع المستوى في نيودلهي، في عام ٢٠٠٣، قام اجتماع فريق الجهات المانحة المعقود في أوسلو (نوفمبر/تشرين الثاني) بإعادة تصميم المبادرة، وتمت بالتالي الموافقة على اتفاق إطاري في واشنطن (مارس/آذار ٢٠٠٤).

٥٥- وأشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي إلى أن توسيع نطاق مشاركة منظومة الأمم المتحدة في التعليم للجميع وفي الهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بالتعليم أمر لا بد منه لكي يتسنى تحقيق هذه الأهداف. وتقر اليونسكو بضرورة مواصلة تسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بكامل أهداف التعليم للجميع في إطار إجراءات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG).

(٣) شركاء التعليم للجميع والفئات المعنية به

٥٦- إن الفئات الخمس الرئيسية المعنية بالتعليم للجميع هي الحكومات، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتمحور نهج اليونسكو في تنسيق جهود هذه الفئات والحفاظ على زخمها الجماعي حول ما يلي:

- توسيع وتعميق الشراكات والتحالفات في إطار حركة التعليم للجميع عن طريق استقطاب شركاء جدد أو شركاء ممثَّلين دون المستوى المطلوب (مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص)؛
- تحقيق توافق الآراء؛
- تحقيق الانسجام فيما بين مساهمات الشركاء ومشاركاتهم؛
- تعزيز الحوار بشأن القضايا المستجدة؛
- التأكد من أن آليات تنسيق مرحلة ما بعد داكار يسيرة ومفيدة وفعالة.

٥٧- ومن خلال "المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع"، أصبحت مشاركة المجتمع المدني في التعليم للجميع أكثر فعالية ووضوحاً للعيان مما كانت عليه قبل منتدى داكار. وأسهمت اليونسكو في نشر هذه المشاورة على الصعيد الإقليمي وفي إنشاء شبكات وتحالفات للمجتمع المدني في بلدان الجنوب، بما يشمل المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين. وأفضى التعاون المثمر مع "الحملة العالمية

من أجل التعليم" (GCE) إلى انتشار الاحتفال بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع في أكثر من ١٠٠ بلد وبين الجماهير الشعبية.

٥٨- كما أن تشديد اليونسكو على أن يكون للمجتمع المدني صوت مسموع وتمثيل في المنتديات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية قد أثر في سائر شركاء التعليم للجميع (ومنهم مجموعة شركاء مبادرة المسار السريع). وأصبحت كلمة المدير العام التي أبرز فيها مبررات واستراتيجية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التعليم للجميع (المؤتمر الدولي السادس والأربعون للتربية، ٢٠٠١) إطار عمل معترفاً به للتعامل مع المجتمع المدني في البلدان النامية.

٥٩- وخطت اليونسكو خطوة إيجابية باتجاه توسيع نطاق الشراكات في التعليم للجميع لتشمل القطاع الخاص. وأتاح الاجتماع الخامس الذي عقده فريق العمل المعني بالتعليم للجميع في يوليو/تموز ٢٠٠٤ فرصة جمع الخبراء الدوليين لمناقشة المسائل والمشكلات الفكرية إلى جانب إمكانيات تحسين الشراكات والتحالفات مع القطاع الخاص في مجال التعليم، ولا سيما التعليم للجميع.

٦٠- وخلال السنوات الأربع التي تلت انعقاد منتدى داكار، بذلت اليونسكو جهوداً دؤوبة من أجل الترويج لنهج متكامل ومتسق وتوافقي بين جميع شركاء التعليم للجميع. وأصبح هناك قبول واعتراف متزايدان بدور اليونسكو الرائد لدى الدول الأعضاء وشركاء التعليم للجميع فيما يخص التنسيق الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، أعدت اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع شركاء التعليم للجميع، استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار بشأن التعليم للجميع موضع التنفيذ، بغية توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف شركاء التعليم للجميع وتحديد الأنشطة الرئيسية المشتركة الموجهة نحو التعليم للجميع. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تمثل أداة مرجعية مفيدة، فإن بعض الشركاء في حركة التعليم للجميع لم يظهروا استعداداً للتقيد بها.

(٤) الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل المعنيان بالتعليم للجميع

٦١- إن النشاط الذي نهضت به اليونسكو على الصعيد الدولي، منذ انعقاد منتدى داكار، في مجال التنسيق بين شركاء التعليم للجميع والحفاظ على زخمهم التعاوني تجلى بالدرجة الأولى في أعمال الفريق الرفيع المستوى الذي تقرر تشكيله في إطار عمل داكار. ويتألف هذا الفريق من ممثلين وزاريين من البلدان الصناعية والبلدان النامية، ومن رؤساء بعض الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، ورؤساء المنظمات غير الحكومية، الدولية والإقليمية، الناشطة في حركة التعليم للجميع، وقد عقد الفريق ثلاثة اجتماعات حتى الآن. ومن المقرر عقد اجتماع رابع في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ (برازيليا، البرازيل) واجتماع خامس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ (بكين، الصين).

٦٢- ومنذ عام ٢٠٠٢، التزمت جداول أعمال اجتماعات الفريق الرفيع المستوى التزاماً وثيقاً بـ "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" (GMR)؛ فأفسحت المجال لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المعتمدة في داكار، ولمناقشة المسائل الرئيسية التي تواجه حركة التعليم للجميع في العمل على تحقيق هذه الأهداف. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الاجتماعات في الحصول على توصيات الفريق بشأن الخيارات السياسية الاستراتيجية المطروحة على شركاء التعليم للجميع على الصعيدين الدولي والوطني. ويعد دور الفريق

الرفيع المستوى المتمثل في تحديد وتنسيق سياسات التعليم للجميع، والذي يتجلى في توصيات الفريق، دوراً فريداً من نوعه على الصعيد الدولي. ولهذا السبب، يعد الفريق الرفيع المستوى وسيلة بالغة الأهمية لتمكين اليونسكو من أداء مهمتها التنسيقية الدولية.

٦٣- أما مسألة إبراز صورة الفريق الرفيع المستوى وتأثيره على الصعيد الدولي، التي طرحها التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في إصداره لعامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، فقد اعتبرها المشاركون في الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى (نيودلهي، الهند، ١٠-١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣) مسألة سابقة لأوانها، مؤكدين أن الفريق في سبيله إلى أن يصبح آلية فعالة. وحث الفريق اليونسكو على "مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق التعليم للجميع" وناشد المنظمات الدولية الأخرى أن "تواصل دعم دور اليونسكو في النهوض بالتعليم للجميع". كما طلب الفريق من اليونسكو أن "تستعرض قدراتها التنسيقية وتحسنها" وأن "تؤمن ربطاً أكثر فعالية بين فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، والفريق الرفيع المستوى، ومجموعة شركاء مبادرة المسار السريع". وثمة تحد خاص يتعلق بإبراز صورة الفريق الرفيع المستوى وتعزيز تأثيره على الصعيد السياسي من خلال تأمين مشاركة رفيعة المستوى من الوكالات المتعددة الأطراف ومن البلدان الصناعية. ويرتبط ذلك بتعزيز جدول أعمال الفريق الرفيع المستوى لجعله أكثر طموحاً وتأثيراً بحيث يتناول القضايا المستجدة على الصعيد العالمي، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤- وأنشئ فريق العمل المعني بالتعليم للجميع ليحل محل "أفرقة العمل الخاصة بكل من الأهداف الستة المعتمدة في داكار"، المنصوص عليها في إطار عمل داكار. وقد أنشأته اليونسكو أصلا للقيام بمهمتي التقنين والربط الشبكي، وذلك باعتباره "منتدى للتشاور والنقاش" فيما بين شركاء التعليم للجميع بغية "التأثير في تصميم واعتماد الاستراتيجيات اللازمة لتحويل الالتزام السياسي المعلن بالتعليم للجميع إلى فعل ملموس" (تقرير الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، التوطئة)؛ وباعتباره "هيئة غير رسمية واستشارية... لتنمية وتطوير الشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة الملتزمة بإطار عمل داكار" (تقرير الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، التوطئة). ويجتمع فريق العمل هذا مرة في العام في مقر اليونسكو، ويحضره بعض كبار مهنيي التعليم من عدد من شركاء التعليم للجميع ذوي الصفة التمثيلية: وزراء التربية في الدول الأعضاء، والوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والهيئات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبُذلت جهود خاصة لإشراك الهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني التي تنتمي إلى بلدان الجنوب.

٦٥- وخلال الاجتماعات الخمسة التي عقدت حتى الآن، ركز فريق العمل في إطار دوره في "التشاور والنقاش" على مجموعة كبيرة من القضايا والموضوعات المتعلقة بالتطورات الحالية التي تشهدها حركة التعليم للجميع في شتى أنحاء العالم. ويناقش في كل اجتماع جدول أعمال الاجتماع المقبل للفريق الرفيع المستوى. ويعتبر المشاركون أن اجتماعات فريق العمل اجتماعات مثمرة، ولا توجد أي صعوبة في تأمين الحضور الجيد لهذه الاجتماعات. أما مهمة الربط الشبكي فيما بين الشركاء فإن الفريق يؤديها بصورة فعّالة من خلال إتاحته لكبار مهنيي التعليم من مختلف البلدان ولمجموعة من الشركاء الخارجيين البارزين فرصة تبادل المعلومات ووجهات النظر بشأن التطورات والقضايا الحالية المتعلقة بالتعليم للجميع. بيد أن ما يعوق المتابعة المنهجية لتوصيات فريق العمل هو عدم قدرة شركاء التعليم للجميع على الاتفاق على المهام والمسؤوليات المحددة التي ينبغي الاضطلاع بها ضمن جدول زمني معين.

(٥) الرصد

٦٦- يسّرت اليونسكو نشر "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" الذي أصبح الآن راسخ الأسس كتقرير تحليلي مرجعي رفيع المستوى. ويرمي هذا التقرير في المقام الأول إلى إحاطة اجتماع الفريق الرفيع المستوى بما يحرز أو لا يحرز من تقدم في تحقيق أهداف داكار الستة. كما يستخدمه الفريق الرفيع المستوى كأداة لمساءلة المجتمع الدولي عن التزاماته المتعلقة بدعم وتمويل التعليم للجميع في البلدان النامية. وأسهم هذا التقرير في تركيز الاهتمام على التعليم للجميع، وتحسين سمعة اليونسكو.

٦٧- والوثيقة المرجعية الرئيسية التي يعتمد عليها الفريق الرفيع المستوى في مداولاته منذ اجتماعه الأول وحتى الآن هي "التقرير العالمي السنوي لرصد التعليم للجميع"، الذي يعده فريق مستقل من الخبراء الجامعيين ومحللي سياسات التعليم، يستضيفه قطاع التربية في اليونسكو وتمول أنشطته من موارد خارجة عن الميزانية (من ألمانيا وايرلندا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة). ويعتمد التقرير العالمي على حجم وعمق المعلومات (الكمية والنوعية) التي يمكن الحصول عليها فيما يخص التقدم المحرز على الصعيد العالمي باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع. ويعد معهد اليونسكو للإحصاء المصدر الرئيسي للبيانات الإحصائية، ويعتبر التعاون الوثيق بين فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ومعهد اليونسكو للإحصاء شرطاً أوليا لنجاح التقرير. ويقوم الفريق المعني بالتقرير عند الاقتضاء بإضافة بيانات جديدة و/أو استكمال البيانات التي يقدمها معهد اليونسكو للإحصاء، وذلك بالاعتماد على مصادر أخرى داخل اليونسكو أو خارجها، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي. وقد حظي التقرير المذكور بترحيب دولي بالغ من قبل شركاء التعليم للجميع ووسائل الإعلام، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وهو يعد بلا شك من أهم المنشورات الطليعية للمنظمة. ومع ذلك ينظر إليه قطاع التربية في لليونسكو نفسها بشيء من التحفظ. ومن أسباب ذلك ميل التقرير الظاهر إلى انتقاد نشاط اليونسكو في مجال متابعة تحقيق أهداف داكار، بينما يبدو أقل استعداداً لانتقاد أنشطة شركاء اليونسكو مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والبنك الدولي، بل أنشطة كل من الوكالات الثنائية منفردة. كما يرجع ذلك أيضاً إلى اعتقاد بعض الجهات في المنظمة بأن مساهمات خبراء اليونسكو لا تُعطى حق قدرها. وينبغي التصدي لهذه المسائل لكي يسود في اليونسكو شعور أقوى بتبني التقرير، ولكي يتسنى استخدام تحليلات التقرير ونتائجه على نحو أفضل للتأثير في سياسات اليونسكو وبرامجها في المستقبل.

٦٨- ويعتبر دور معهد اليونسكو للإحصاء في توفير البيانات والتحليلات الإحصائية للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع جزءاً من دوره الأوسع المتمثل في متابعة تحقيق أهداف داكار عن طريق مساعدة الدول الأعضاء وشركائها الدوليين في رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف داكار. وتشارك منظمات أخرى في الرصد الإحصائي وتحليل التقدم المحرز في مجال التعليم على الصعيد الدولي، ومنها قسم الإحصاء في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ومكتب الإحصاء للجماعات الأوروبية (EUROSTAT)، ويقيم معهد اليونسكو للإحصاء علاقات وثيقة مع جميع هذه الهيئات. ولمعاهد اليونسكو المعنية بالتربية، ولا سيما معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط) ومعهد اليونسكو للتربية (UIE)، اهتمامات أيضاً في هذا المجال. فبعد منتدى داكار، حسّن معهد اليونسكو للتربية شمولية استقصاءاته وتوقيت بياناته، وعمل في الوقت نفسه على تحسين المؤشرات القائمة ووضع

مؤشرات جديدة لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف داكار، ولا سيما في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار، وإتمام التعليم الابتدائي، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والمهارات الحياتية، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ويواجه معهد اليونسكو للإحصاء في هذه المجالات وفي غيرها من المجالات المتعلقة بأهداف داكار تحديات هائلة، لا سيما لشدة ارتباطها بضرورة تعزيز القدرات الإحصائية في عدد كبير من البلدان. أما قدرة معهد اليونسكو للإحصاء على مساعدة البلدان في تلبية هذه الاحتياجات فتقتصر في الوقت الحالي على شبكة من المستشارين الإقليميين (٣) تفتقر إلى الموارد البشرية، ومشروع خارجي التمويل (من الاتحاد الأوروبي والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)) لبناء القدرات الإحصائية في أحد عشر بلداً من بلدان مبادرة المسار السريع.

(٦) تعبئة الموارد

٦٩- بعد داكار، بذلت اليونسكو جهوداً أولية للتأثير في الطريقة التي تعالج بها مسألة تعبئة الموارد من أجل برنامج التعليم للجميع. فعلى سبيل المثال، ألقى المدير العام في خريف عام ٢٠٠٠ كلمة في اجتماع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD/DAC) دعا فيها إلى زيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية لمساعدتها على إحراز تقدم التعليم للجميع. وفضلاً عن ذلك، سعت اليونسكو إلى تنشيط الفكرة المطروحة في إطار عمل داكار بشأن اتخاذ "مبادرة عالمية" مكرّسة لتعبئة الموارد. وتولت "مبادرة المسار الريع" فيما بعد مواصلة هذا المسعى. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية مثل أوكسفام كانت ترفع صوتها عالياً، لا سيما في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، لتنادي بزيادة تعبئة الموارد على الصعيد العالمي من أجل التعليم للجميع.

٧٠- ومن الواضح أن مبادرة المسار السريع التي يقودها البنك الدولي تمثل أهم آلية عالمية وضعت حتى الآن لتمويل التعليم للجميع. وقد أسهمت اليونسكو في تشكيل العناصر الأصلية لهذه المبادرة وكذلك ما شهدته مؤخراً من تطورات بعد انعقاد اجتماع أوسلو للشراكة في مبادرة المسار السريع (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣)، ولا سيما توسيع المبادرة بحيث تشمل جميع البلدان ذات الدخل المحدود، وإنشاء صندوق حافز متعدد الجهات المانحة ومرفق لإعداد البرنامج. وكما تبيَّن من خلال الاجتماع الأخير لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع (اليونسكو، ٢٠-٢١ يوليو/تموز ٢٠٠٤)، تشهد هذه المبادرة حالياً تعديلاً جديداً لكي تعكس ضرورة إرساء تخطيط وطني جيد لقطاع التربية وبناء القدرات الوطنية لذلك. وإذ تسهم اليونسكو في جعل مبادرة المسار السريع أكثر مرونة وأوسع قاعدة، فإنها تدرك في الوقت نفسه حدود هذه المبادرة، ويتعين عليها بذل المزيد من الجهود لاستكمالها بوسائل شتى. وتعتزم اليونسكو تسليط المزيد من الضوء على مشكلات تعبئة الموارد التي تواجه البلدان ضمن إطار مبادرة المسار السريع وخارج هذا الإطار، والتحقق أيضاً من إقبال الحكومات على تعزيز ميزانياتها المتعلقة بالتعليم، ولا سيما التعليم للجميع.

٧١- ولا بد أيضاً من توجيه الاهتمام إلى ثلاثة جوانب رئيسية في مجال تعبئة الموارد من أجل التعليم للجميع اليوم هي التالية: أولاً، الإجراءات المالية الجديدة (صندوق إلينويس للتمويل (IFF)، ومعهد MCA في موريشيوس، ولجنة المملكة المتحدة المعنية بافريقيا، الخ.)؛ وثانيا، المسائل المتعلقة بالقدرة الاستيعابية؛ وثالثاً، المسائل المتعلقة بمساهمات الجهات المانحة وتنسيقها وتحقيق الاتساق فيما بينها على الصعيد القطري.

(٧) المبادرات الطليعية للتعليم للجميع

٧٢- تسعى اليونسكو، بوصفها الوكالة المسؤولة عن تنسيق التعليم للجميع على الصعيد الدولي، إلى التأكد من اتساق المبادرات التي يتخذها مختلف الشركاء واتفاقها مع إطار عمل داكار. وفي هذا السياق، تقوم اليونسكو بقيادة ودعم بعض المبادرات الطليعية للتأكد من أنها تسهم في تحقيق هدف أو أكثر من أهداف التعليم للجميع على الصعيد الوطني. وهناك حاليا تسعة مشروعات طليعية في مجال التعليم للجميع تتعلق بما يلي: تأثير فيروس/مرض الأيدز (السيدا) في التعليم؛ والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والإعاقات والتعليم الاستيعابي؛ والتعليم الخاص بأهل الريف؛ والتعليم في حالات الطوارئ والأزمات؛ وتركيز الموارد على الصحة المدرسية الجيدة (FRESH)؛ والمعلمون ونوعية التعليم؛ ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (UNGEI)؛ ومحو الأمية في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

٧٣- ومع أن بعض المبادرات الطليعية تلقى من مختلف الشركاء دعماً أقوى مما تلقاه المبادرات الأخرى، فإنها تجسد مبدأً هاما لم يُعترف به إلا جزئيا في تصميم برنامج اليونسكو الخاص بالتربية: وهو أن تركيز موارد المنظمة وطاقتها على بعض الاحتياجات التعليمية ذات الأولوية التي تهم عدداً كبيراً من الدول الأعضاء، ويمكن أن تهم شركاء اليونسكو الدوليين، من شأنه إحداث آثار متضافرة في كامل حركة التعليم للجميع. وفي العديد من مجالات برنامج اليونسكو الجاري الخاص بالتربية – وبعض هذه المجالات مرتبط فعلاً بمبادرات طليعية – تظل القدرة على توليد مثل هذه الآثار كامنة وغير مستغلة تماماً بسبب نقص الموارد البشرية المحدودة وعدم كفاية الميزانيات.

٢ – التنسيق على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

٧٤- تعمل اليونسكو على الربط على نحو أوثق بين تنسيق التعليم للجميع على المستوى الدولي وتنسيقه على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، لكي تتم ترجمة توصيات الفريق الرفيع المستوى إلى استراتيجيات وأنشطة تلائم مختلف السياقات الوطنية والإقليمية. وعلى الرغم من أن المنظمة لا تتواجد عمليا في جميع البلدان، فإن مجال تركيز التعليم للجميع يتم بعزم على المستوى الوطني، ولا سيما في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان وفي "بلدان رئيسية" أخرى ذات أولوية بالنسبة للتعليم للجميع. وتعزز المكاتب الجامعة والإقليمية هذا التركيز على المستوى الوطني، كما أنها تيسر الاستفادة من أطر العمل دون الإقليمية والإقليمية والتطورات المتصلة بها والمتعلقة بالأنشطة الخاصة بالتعليم للجميع وتنسيقه.

٧٥- وتتسم عملية تنسيق التعليم للجميع على المستوى الوطني بالتنوع والتفاوت إلى حد ما. ففي بعض البلدان، كفيتنام وكمبوديا وموزمبيق ونيجيريا والبرازيل، تضطلع اليونسكو بدور مهم وإبداعي وحفاز في التنسيق. أما في الأماكن الأخرى، فهناك وكالات وهيئات مانحة أخرى تؤدي دورا رائدا في التنسيق على المستوى الوطني، ويعود هذا جزئيا إلى وجود محدود للمكاتب الميدانية من ناحية، وإلى قوة شركاء المنظمة نسبياً من ناحية أخرى. وفي الواقع، فإن اليونسكو تبقى بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتشجيع الحكومات على الاضطلاع بمهمة تنسيق التعليم للجميع على المستوى الوطني. ومن أجل أن تدعم المنظمة جهود هذه الحكومات، فإنها تحتاج إلى مزيد من التمويل والخبراء في المكاتب الجامعة و"البلدان الرئيسية" (بما فيها البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان) والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع كأفغانستان والعراق والسودان وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا.

٧٦- ويتمثل أحد الالتزامات المهمة التي تمّ التعهد بها في المنتدى العالمي للتربية (داكار)، في دعم منتديات وطنية ودون إقليمية وإقليمية للتعليم للجميع (إطار عمل داكار، الفقرة ١٨). وقد استطاعت اليونسكو أن توفر الدعم اللازم لهذه المنتديات، غير أنها لم تتوصل إلى استغلال كلي لطاقاتها. وبما أن الموارد البشرية والمادية المتوافرة لليونسكو محدودة، تبيّن أن من الصعب جدا الاضطلاع كليا بمجموعة الأنشطة التي كانت مزمعة في داكار، وخصوصا في منطقتي افريقيا وجنوب آسيا اللتين تحظيان بتركيز خاص عليهما. وفي الوقت نفسه، استطاعت اليونسكو أن تستفيد من تطورات إقليمية، كنشوء الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، والاتحاد الافريقي اللذين اضطلعا بدور حفاز في دفع مجمل برنامج عمل التعليم للجميع قدماً. غير أن تحقيق مزيد من التنسيق والجدوى من خلال منتديات التعليم للجميع يظل رهانا قائما في هاتين المنطقتين وفي المناطق الأخرى. ومن المدهش أن حث الهيئات المانحة الثنائية على المشاركة في هذه الجهود ودعمها إياها كان أمراً صعباً على المستوى الوطني.

تطوير السياسات، والترويج، والاتصال

٧٧- لقد سعت اليونسكو إلى التشجيع على تطوير السياسات وعلى الحوار بشأن التعليم للجميع بشتى الطرق، وليس فقط من خلال النقاشات بشأن القضايا الرئيسية (كالتعليم الجيد) في اجتماعات الهيئتين الرئاسيتين للمنظمة. وقد أعُدّت اجتماعات الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل منذ البداية لتكون بمثابة فرص لتطوير النقاش بشأن التعليم للجميع، لكي تحقق بقدر الإمكان التوافق بين سياسات الشركاء في مجال التعليم للجميع. وقد اضطلع تقرير الرصد العالمي بدور أساسي في حفز النقاش المستنير بشأن اتجاهات وقضايا التعليم للجميع ليس فقط على مستوى الفريق الرفيع المستوى بل وعلى نطاق أوسع أيضاً. وبالإضافة إلى المطبوعات التي أصدرتها معاهد التربية ومعهد اليونسكو للإحصاء والمكاتب الميدانية، اضطلع التقرير عن الرصد العالمي بدور مهم في الترويج لإصلاح السياسة العامة بالاستناد إلى الشواهد، كما أن هناك آليات محددة أخرى خاصة بالتعليم للجميع كالبرامج الطليعية والمنتديات الوطنية ودون الإقليمية للتعليم للجميع التي توفر فرصا للتأمل وتبادل الأفكار بشأن قضايا السياسة العامة للتعليم للجميع. ومن خلال المؤتمرات والمطبوعات، ساهمت مكاتب التربية الإقليمية التابعة لليونسكو ومكاتب ميدانية أخرى في التشجيع على رسم السياسات وعلى الحوار بشأن التعليم للجميع في المناطق المندرجة في نطاق عملها. وجرت في الوقت نفسه أحداث غير مكرسة للتعليم للجميع على وجه الحصر، كاجتماعات المؤتمر الدولي للتربية (مدت) التي ينظمها مكتب التربية الدولي، واجتماعات فريق العمل الدولي المعني بالتربية، التي ينظمها معهد اليونسكو الدولي للتخطيط، تناولت بصورة جدية شواغل تتعلق بالتعليم للجميع.

٧٨- وإذ حددت اليونسكو مواقفها إزاء بعض المسائل المتعلقة بالسياسة العامة للتعليم للجميع، كالحق في التعليم، واللغة والتعليم، والتعليم في أوضاع ما بعد النزاع وأوضاع الطوارئ، فإنها ركزت في الوقت ذاته جهودها بشكل عام على توفير الفرص ودعم البيئات التي توفر مجالا للحوار بشأن السياسات. ومع أن هذه الوظيفة مفيدة وضرورية، فإن هناك جوانب أخرى في تطوير السياسات والحوار لم تهتم بها اليونسكو بنفس الحماس والتفاني. وبشكل أخص، لم تضطلع اليونسكو بدور طليعي في النقاش العام عن التعليم للجميع من خلال المبادرة إلى معالجة قضايا رئيسية وقيادة السياسات. ومن الواضح أنه ينبغي لليونسكو أن تبذل المزيد من الجهود لتدعيم صرامة وديناميةالحوار بشأن التعليم للجميع ولإصدار تحليلات متعمقة للمشكلات والخلافات والحلول المكنة في مجال التعليم للجميع، وبالتالي، فإنه ينبغي لليونسكو أن توازن

بين نهج السعي إلى تحقيق التوافق وبين دور أكثر إبداعا وربما أكثر استفزازا، محتلة مكان الصدارة في تطوير سياسات التعليم للجميع والنقاش حوله.

٧٩- وقد كان نشاط اليونسكو الترويجي داخل حركة التعليم للجميع موجهاً نحو اهتمامين رئيسيين : أولهما هو تبني مجمل برنامج عمل داكار بأهدافه الستة وتشجيعه، وثانيهما هو الحاجة إلى وجود نهج منسق يعتمده جميع الشركاء في مجال التعليم للجميع وعلى جميع المستويات. وقد سجلت المنظمة نجاحا نسبياً على هذين الصعيدين من خلال النشاط الترويجي الذي اضطلع به المقر (مواقع على شبكة الويب، نشرات إعلامية، أفلام فيديو، كتيبات، الخ) والمكاتب الميدانية، حيث تتركز الجهود على إبقاء التعليم للجميع على لائحة أولويات برنامج عمل البلد. غير أن من المستحسن أن يتم تحقيق تأثير أكبر وعلى نطاق أوسع. وسيتطلب التقدم في هذا الميدان تدريب العاملين وتعزيز مهاراتهم في مجال وسائل الإعلام. كما أن من المهم أن تتبنى اليونسكو نهجا يتسم بطابع تعاوني من خلال صياغة استراتيجية اتصال مشتركة مع الشركاء الرئيسيين كالبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من أجل الترويج للتعليم للجميع وللأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم.

٨٠- وتمّ إحراز قدر من النجاح نوعا ما في نقل "رسالة التعليم للجميع" إجمالاً، وهناك مثلان على ذلك يختلف أحدهما عن الآخر إلى حد كبير وهما تقرير الرصد العالمي، والتعبئة التي جرت في عدد كبير مع البلدان للأسبوع العالمي للعمل من أجل التعليم للجميع (بفضل الحملة العالمية من أجل التعليم التي شاركت فيها اليونسكو عن كثب). فينبغي لليونسكو إلى جانب استمرارها في المشاركة عن كثب في العمل مع الحملة العالمية ومع شركاء آخرين، أن تكون أكثر استباقاً في تحديد برنامج العمل الترويجي للتعليم للجميع بوجه عام، وفي الميادين التي تعتقد أنها تتطلب مزيداً من الاهتمام بوجه خاص. وينبغي في سياق هذه الجهود أن يعمل قطاع التربية على نحو وثيق مع مكتب إعلام الجمهور وقطاعات أخرى، ولا سيما قطاع الاتصال والمعلومات.

رابعا – الاستنتاجات : المرحلة المقبلة

المقدمة: تشجيع "التعليم من أجل الإنصاف في العالم"

٨١- تتمثل إحدى النتائج الرئيسية الأولى للاستعراض الاستراتيجي في إعادة التأكيد الواضح على المكانة الهامة للتعليم للجميع وأولويته في عمل اليونسكو. وقد شدد الاستعراض على نهج اليونسكو الشامل لكافة أهداف التعليم للجميع والتزامها باعتبار التعليم حقا وعملية متواصلة مدى الحياة. وبعبارة أخرى، إن التزام اليونسكو بالتعليم للجميع لم يتراجع.

٨٢- كشف الاستعراض الاستراتيجي أيضا عن عدة ميادين عمل رئيسية يمكن لليونسكو من خلالها أن تمارس تأثيراً أقوى وأكثر استراتيجية على مشروع التعليم للجميع برمته. وثمة رؤية يستند إليها هذا الدور المعزز، ويسترشد بها، وهي الرؤية التي تعتبر اليونسكو المنظمة العالمية "الرائدة" للتعليم للجميع و"العامل الحفاز للتغيير"، الذي يتيح للمنظمة ولشركائها في التعليم للجميع تحقيق أفضل النتائج. وهذه الرؤية متأصلة في تفويض داكار وفي وضع المنظمة بوصفها الوكالة المتخصصة بالتربية داخل منظومة الأمم المتحدة.

وهي مبنية على التزام اليونسكو المنصوص عليه في الميثاق التأسيسي، والقاضي ببناء عالم يسوده السلام ويتسم بمزيد من الإنصاف، لا سيما في ميدان التعليم، وذلك من خلال التعاون الدولي.

٨٣- في المرحلة القادمة، ستسعى اليونسكو على الفور إلى تحسين قدرتها على تعديل برنامج عمل التعليم للجميع على كافة المستويات بحيث يتطابق على نحو أدق مع احتياجات وتطلعات المهمشين والفئات المحرومة والفقراء في مجال التعليم. وتحت راية "التعليم من أجل الإنصاف في العالم"، ستزداد فاعلية اليونسكو في ريادة السياسات والبرامج التعليمية المؤاتية لخدمة مصالح الفقراء والموجهة نحو الإنصاف، مع مراعاة أفضليات المجتمع المحلي. وتتمثل الأرضية التي سترتكز عليها أنشطة اليونسكو في تعزيز قدراتها في المجالات التالية:

- الترويج والاتصال والرصد وتحليل السياسات من أجل النهوض بسياسة الحوار وتحفيز الإصلاح وزيادة الالتزام السياسي بأنشطة التعليم للجميع؛
- التنسيق والتعبئة وبناء الشراكات على جميع المستويات لضمان مزيد من التقارب والاتساق بين الشركاء؛
- التطبيق الفعلي للبرامج والمشروعات على المستوى القطري من خلال تحسين فعالية نظم توفير التعليم، وتعزيز اللامركزية وتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة، ولا سيما من خلال التعاون مع المجتمع المدني.

٨٤- بما أن التزام اليونسكو بهذه المجالات سيتمثل جزئيا في تغييرات داخلية في التركيز والاتجاه، مع ما يترتب على هذا من آثار على مستوى التوظيف والميزانية، فمن الواضح أن المنظمة ستحتاج إلى مزيد من الدعم الخارجي للقيام بمهمتها المعززة في مجال التعليم للجميع. وسيكون هذا الدعم الضروري العاجل موضوع نقاش لاحق وإعداد مفصل. غير أنه سيتم هنا تقديم بعض الإرشادات بشأن سيناريوهات التدعيم المزمعة.

٨٥- إن الاستنتاجات التالية، التي تتضمن بعض الإرشادات عما ينبغي القيام به من أجل تعزيز متابعة اليونسكو لمنتدى داكار، مقدمة بطريقة تتلاءم مع التحليل المقدم في الفصل السابق. والأقسام الأساسية لهذا الفصل الأخير هي التالية: وضع التعليم للجميع في صميم عمل اليونسكو؛ ومساعدة البلدان في تحقيق أهداف داكار؛ وتنسيق جهود الشركاء في مجال التعليم للجميع والمحافظة على زخم التعاون القائم بينهم؛ وتطوير السياسات، والترويج، والاتصال.

وضع التعليم للجميع في صميم عمل اليونسكو

١ - استراتيجية اليونسكو وبرنامجها وميزانيتها

٨٦- جمعت مقترحات المدير العام الأولية بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (الوثيقة ٣٣م/٥) في وثيقة مستقلة سيناقشها المجلس بصورة منفصلة. وهذه المقترحات تستند إلى عملية مشاورات طويلة شاركت فيها بالأخص الدول الأعضاء ولجان اليونسكو الوطنية والمنظمات غير الحكومية. كما أنها

أفادت من نتائج الاستعراض الاستراتيجي. ومن المتوقع أن تسهم نتائج النقاشين في تدعيم اعتماد نهج مشترك لإعداد مشروع البرنامج والميزانية في مجال التربية.

٨٧- وفي هذا الصدد، يؤكد الاستعراض الاستراتيجي على المبادئ الرئيسية الثلاثة التي تتماشى مع أهداف اليونسكو الاستراتيجية الثلاثة في مجال التربية: الإنصاف والجودة والتملك. ومن المقترح أن تسترشد اليونسكو بهذه المبادئ الثلاثة لدى اختيار الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

(١) **الإنصاف**: على اليونسكو أن تترجم عزمها على تعزيز الحق في التعليم، الذي يشكل الدعامة التقنينية لجهود التعليم للجميع، إلى توجهات برنامجية عملية. ونكران هذا الحق واختزاله يؤثران تأثيرا مجحفاً في الفقراء والفئات غير المستفيدة والمحرومة كالفتيات والنساء والمعوقين، ولا سيما في افريقيا جنوب الصحراء، وفي جنوب آسيا، وفي البلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع. وستوجه اليونسكو أنشطتها وجهودها الرامية إلى الترويج للتعليم للجميع، بشكل أساسي، نحو توسيع نطاق الاستفادة من التعليم للجميع لتشمل الجماعات غير الملتحقة بالمدارس والأميين سواء في المناطق الريفية، أو الحضرية. وستعزز اليونسكو تركيزها على الإنصاف في جميع أنشطتها وستساعد البلدان في ضمان الحق في التعليم الأساسي الجيد للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، تمت مؤخراً إعادة توزيع عدد من الموظفين لتلبية طلبات الدول الأعضاء المتزايدة للحصول على المساعدة من أجل إعداد أو مراجعة التشريعات المتعلقة بالتعليم المجاني والإلزامي. كما ستبذل الجهود اللازمة لإعطاء الأولوية من جديد لأنشطة رعاية الأطفال الذين يعانون من أوضاع صعبة، لا سيما الأطفال من سكان الأحياء الفقيرة وأطفال الشوارع والأطفال المصابين بوباء الأيدز (السيدا) والمعاقين. وسيتطلب ذلك تصميم وتطبيق نهوج مرنة وتجديدية للوصول إلى المهمشين والمحرومين.

(٢) **الجودة**: يجب أن يكون التعليم الأساسي تعليما جيد النوعية، ويشمل ذلك الأساليب والمضامين والبنى والبيئة والنتائج. وينبغي أن يؤدي إلى تحسين نوعية المعيشة بالنسبة للتلاميذ وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. كما ينبغي أن يستجيب هذا التعليم لاحتياجات مجتمع اليوم ولتأثير قوى العولمة عليه. فينبغي أن يساعد على تعزيز القيم المشتركة عالميا، وأن يوفر فرص الحصول على عمل لائق ومنتج، ويساعد على مكافحة بلاء فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، ويطور مجتمعات المعرفة، ويستغل استغلالاً كاملاً كافة الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وينبغي تقييم نتائجه بدقة. وستعطي اليونسكو الأولوية للبرامج التي تنطوي على عنصر الاهتمام بالنوعية، على ضوء تقرير ديلور، لا سيما التأكيد على تعلم العيش معاً في سلام ووفاق واحترام متبادل.

(٣) **التملك**: يشدد إطار عمل داكار على أن "جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري". وبالتالي لا بدّ للتعليم للجميع من الاستناد إلى قيادة والتزام قويين وإلى إدارة سليمة لشؤون التعليم، يدعمها حوار حقيقي ومستنير لا ينقطع بين جميع الأطراف الفاعلة في مجال التعليم وأصحاب الشأن – ويشمل ذلك الحكومات والهيئات المانحة والمنظمات الدولية والمعلمين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن ثم، لن تكون اليونسكو النصير الأول للتعليم

للجميع على المستوى العالمي فحسب، وإنما ستساعد البلدان والشعوب على ترجمة أهداف التعليم للجميع إلى سياسة عامة، وستشجع على جميع المستويات إقامة حوار بين الأطراف المعنية من أجل الوفاء بالالتزام الرئيسي المقطوع في داكار والذي مفاده: "أن نقص الموارد لن يثني أيّا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف" (إطار عمل داكار، الفقرة ١٠).

٨٨- وخلال فترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، سيتم أيضا الاعتراف بصورة كاملة بالتعليم للجميع باعتباره التزاماً يقع على عاتق المنظمة ككل ويحدد "طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بكافة وحداتها في المستقبل" (الفقرة ٥٠ من ٣١م/٤). ويُقترح بالتالي أن تسهم جميع البرامج الرئيسية خلال فترة العامين المقبلة في الترويج لأهداف التعليم للجميع ولأنشطته بصورة أكثر وضوحا وفعالية، ويجري تصميم الآليات المناسبة لضمان إسداء المشورة والتوجيه الاستراتيجيين.

٨٩- وسيتم وضع استراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وخطة تنفيذية مناظرة بشأن المهام المنوطة باليونسكو في مجال التعليم للجميع، مع ربطها على نحو وثيق بإعداد الخطط التنفيذية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وستنظم مشاورات مع الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات المانحة ومنظمات المجتمع المدني بغية وضع سيناريو سنوي للأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع لمدة عشر سنوات. وسيستفاد من هذه المداولات في الأعمال التحضيرية للوثيقة ٣٣م/٥، لا سيما لزيادة مراعاة الواقع الجديد والقضايا المستجدة واحتياجات الفئات الأكثر تأثرا والأشد حرمانا.

٩٠- وفيما يتعلق بالدعم الخارج عن الميزانية المخصص للتعليم للجميع، ستسعى اليونسكو جاهدة لتأمين اتساق وثيق بين المساهمات من خارج الميزانية والبرنامج والميزانية العاديين، في المقر والمعاهد والمكاتب الميدانية. ومن المهم بصورة خاصة أن يتسم هذا الدعم بالمرونة اللازمة بغية مواجهة الظروف غير المرتقبة كالكوارث الطبيعية وأوضاع ما بعد النزاع.

٢ - إعادة هيكلة المنظمة وتحديثها من أجل التعليم للجميع

البنية

٩١- إن تدعيم جهود اليونسكو وتعزيزها من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع لن يتطلبا في الوقت الحالي إخضاع المنظمة لعملية إعادة هيكلة كبرى. غير أن بعض التسويات قد تكون ضرورية في الوقت الملائم وسيبقى الوضع قيد النظر بغية تعزيز مدى فعالية وفاء المنظمة بالمهام المنوطة بها في مجال التعليم للجميع. والأهم في هذه المرحلة هو تعبئة جميع العناصر التي تتشكل منها قدرات المنظمة في مجال التعليم وتنسيقها بشكل منتظم وجماعي تحت إشراف مساعد المدير العام للتربية. وسيتم تشكيل فريق للتنسيق يضم كبار المسؤولين عن إدارة أنشطة التعليم للجميع (بمن فيهم رؤساء المعاهد الرئيسية ومديرو المكاتب الإقليمية للتربية)، يرأسه مساعد المدير العام للتربية، ويضطلع بمسؤولية ضمان روابط أقوى بين التنسيق على الصعيد الدولي وعمل اليونسكو البرنامجي في مجال التعليم للجميع، ولا سيما فيما يخص دور اليونسكو كمنظمة تزود الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية من أجل تمكينها تحقيق أهداف داكار.

٩٢- وفيما يتعلق بمعاهد التربية بشكل خاص، ستُبذل كل الجهود اللازمة لضمان توافق عملها مع مجمل استراتيجية اليونسكو في مجال التعليم للجميع في المقر وفي الميدان. وينبغي أن تتخذ المكاتب الميدانية زمام المبادرة للاستعانة بقوى المعاهد وخبراتها ضمن إطار الوثيقتين م/٤ و م/٥.

العمل المشترك بين القطاعات

٩٣- ثمة حاجة واضحة لتوثيق التعاون فيما بين القطاعات من أجل التعليم للجميع. وتحقيقاً لذلك، سيتم إحياء فريق العمل الخاص المعني بالتعليم للجميع، الذي سيرأسه المدير العام، بغية تدعيم وتعزيز التزام المنظمة ككل بأهداف التعليم للجميع والعمليات المتصلة بها. كما أنه سيتم وضع التعليم للجميع بشكل منتظم في مقدمة برنامج أعمال الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الداخلية، كاجتماعات الإدارة العامة ومساعدي المدير العام.

٩٤- وسيحرص لدى إعداد الوثيقة ٣٣م/٥ على تشجيع اتباع نهوج أكثر تكاملاً مع برمجة التعليم للجميع، وذلك من خلال المبادرات المشتركة والمشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين والأنشطة المشتركة بين الأقسام. والواقع أن الترابط بين محو الأمية والثقافة هو مجال يحتاج إلى المزيد من الدراسة، شأنه شأن دور العلوم وتعليم العلوم في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة، ودور الاتصال والمعلومات في مجال التدريب على وسائل الإعلام من أجل توفير التعليم للجميع. وبالإضافة إلى متابعة تنفيذ محاور العمل المنصوص عليها في الوثيقة ٣٢م/٥ وإمكانية توسيع نطاقها، قد تشتمل المبادرات الجديدة في إطار الأنشطة المشتركة بين القطاعات، على ضوء بعض الاقتراحات المقدمة خلال المشاورات الإقليمية، على ما يلي: تدريب المعلمين وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، التربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، التعليم من أجل التنمية المستدامة، التعدد اللغوي، تعزيز جمع البيانات الجيدة واستخدامها بغية ترشيد عمليات إعداد السياسات.

اللامركزية

٩٥- وثمة حاجة إلى خفض عدد الوظائف التي ما زالت شاغرة في الشبكة الميدانية وشغلها كلها في نهاية الأمر. وسيدرس المدير العام أيضاً إمكانية اعتماد طرائق جديدة قد تسمح للوحدات الميدانية بتعبئة الخبرات الرفيعة المستوى اللازمة من أجل تقديم الخدمات الرئيسية وأداء المهام الأساسية (من خلال مثلا أفرقة استشارية متنقلة معنية بمسائل محددة).

٩٦- ويتطلب الأمر أيضاً تحسين التنسيق بين المقر والمكاتب الميدانية، ولا سيما من أجل تعزيز تنفيذ برنامج التعليم في المكاتب الجامعة والمكاتب الوطنية في البلدان الرئيسية. ويجب أن يحظى ذلك بدرجة عالية من الأولوية، ومن ثم، سيتم تعزيز قدرات هذه المكاتب من خلال زيادة عدد موظفيها من ناحية، وتدريبهم من ناحية أخرى. وسيعزز تدريب الموظفين الميدانيين على الأهداف والممارسات والعمليات المرتبطة بالأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر وبالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في إطار الميزانية البالغة ستة ملايين دولار والمخصصة لتطوير مهارات الموظفين (٣٢م/٥).

٩٧- وستحسن اليونسكو بصورة عاجلة وعلى سبيل الأولوية توزيع الموظفين العاملين في مجال التعليم في الاتجاهات الثلاثة التالية:

- نحو المكاتب الجامعة من خلال سياسة التناوب، مع رفع مستوى هذه الوظائف عند الاقتضاء لمراعاة ضرورة مساعدة البلدان على مستوى عال؛
- في البلدان ولمنفعة البلدان التي تحظى بالأولوية فيما يخص التعليم للجميع وفيما يخص جوانب محددة من برنامج اليونسكو؛
- في مجالات موضوعية يعترف بأولويتها كالتخطيط والإدارة والإحصاء في مجال التربية.

٩٨- وستلتمس مصادر تمويل خارجة عن الميزانية و/أو إعارات من مؤسسات وبلدان مانحة أخرى بغية تدعيم هذه العملية. كما سيتم تشجيع إعارة الموظفين التابعين لمعاهد اليونسكو للمكاتب الإقليمية والمكاتب الجامعة.

٩٩- وكما ورد سابقا، بدأت اليونسكو عملية لتشخيص قدرات الموظفين العاملين في قطاع التربية بغية التأكد من أن مجالات البرنامج ذات الأولوية في أيدي موظفين أكفاء ومن أجل سد الثغرات في مجالات البرنامج الرئيسية أو المهملة. وبشكل أخص، فإن استراتيجية تطوير القدرات المهنية لموظفي المنظمة ينبغي أن توفق بين الخبرات المطلوبة من ناحية، ومهارات الموظفين من ناحية أخرى.

مساعدة البلدان من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع

(أ) التخطيط على المستوى القطري من أجل التعليم للجميع: نحو نهج تكاملي لعمليات التخطيط

١٠٠- توجد حاجة لإعادة توجيه نهج اليونسكو في التخطيط للتعليم للجميع (السياسات والاستراتيجيات التربوية/معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية/الميزانيات العادية) من خلال اتخاذ نهج يعتمد بشكل أقوى على الإنصاف ويتلاءم مع إطار عمل داكار ومع إعطاء الأولية للفئات الأشد حرمانا. ولا بد في الوقت نفسه من العمل بانتظام على جعل الجهود التي تبذلها اليونسكو في التخطيط للتعليم للجميع تتكامل بشكل أفضل مع خطط قطاع التربية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر.

١٠١- سيتم التركيز بشكل أقوى على الإسهامات في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وأقل البلدان نموا، وبلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وستعمل اليونسكو على توفير مشورة في مجال السياسات تقوم على الشواهد، مستخدمة المعلومات المستمدة من تقرير الرصد العالمي وتقارير معهد اليونسكو للإحصاء. كما أنها ستعزز الحوار في مجال السياسات والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في رسم السياسات وعمليات التخطيط على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي.

١٠٢- وستعزز اليونسكو نهجها في التخطيط للتعليم للجميع، لا سيما من خلال تعزيز القدرات التخطيطية الوطنية، والإدماج الكامل لأهداف التعليم للجميع الستة في خطط قطاع التربية وفي الأطر الإنمائية الوطنية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، حيثما كان ذلك ممكناً. كما أنها ستسعى، مستعينة بمواردها الخاصة وبدعم إضافي، إلى تعزيز نشاطها على المستوى القطري، بالتشارك مع البنك

الدولي ووكالات الأمم المتحدة والهيئات المانحة الثنائية، مع التركيز بشدة على التدريب من أجل تجديد النظام وبناء المؤسسات على جميع المستويات. وستعمل اليونسكو على تعزيز قدرات وزارات التربية، لا سيما في مجالات الحوار الخاص بالسياسات، والتخطيط والإدارة، والإحصاء. كما أنها ستبذل مزيدا من الجهود لتعزيز التعاون بين الوزارات لصالح التعليم للجميع.

١٠٣- ستدعى معاهد اليونسكو للتربية ومعهد اليونسكو للإحصاء إلى تعزيز إسهاماتها من خلال زيادة لامركزية برامجها المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات.

(ب) مواطن التركيز ومجالات العمل البرنامجية

١٠٤- لا شك أن جهوداً كبيرة بذلت في السنوات الأربع الماضية لتركيز مجمل برنامج وميزانية اليونسكو على رهان التعليم للجميع، وخاصة على أهداف داكار، ولكن لا تزال توجد "جبهات" في مجال التعليم للجميع يمكن للمنظمة أن تقدم فيها إسهاما هاماً على المستوى القطري. وإن إيلاء هذه المجالات مزيداً من الاهتمام من شأنه إبراز نشاط اليونسكو في مجال التعليم للجميع بوضوح أكبر وتحديد مكانته بشكل أدق في إطار رؤية اليونسكو للتربية باعتبارها تربية شاملة جامعة للنظام بأسره ومتكاملة وتدوم مدى الحياة ومبنية على القيم.

١٠٥- في المستقبل، ستكون إحدى مهام المنظمة إيجاد أدوات مناسبة تبين كيف أن قطاع التربية برمته، بما فيه التعليم الثانوي والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والتعليم العالي، يسهم إسهاماً حيوياً في عملية التعليم للجميع، والعكس صحيح. وهذه النقطة مهمة جدا لتلبية الحاجة إلى أعداد متزايدة من المعلمين المؤهلين في التعليم الابتدائي (وتؤدي مؤسسات التعليم الثانوي والعالي دوراً أساسياً لهذا الغرض)، ومواجهة الآثار المباشرة المترتبة على تزايد معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه بالنسبة لأنواع ومستويات التعليم اللاحقة. وبالطبع، لا يقتصر "التعليم الأساسي" على المستوى الابتدائي، بل يشمل أيضا المرحلة الأولى من التعليم الثانوي في عدد كبير من البلدان. وبالتالي، فإن التعليم الثانوي مرتبط بشكل مباشر بالتعليم للجميع. علاوة على ذلك، فإن إطار عمل داكار يتطرق بصراحة إلى التعليم الثانوي، في الهدف ٥ الخاص بالتعليم للجميع (المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم للجميع). وفي غضون ذلك، تستكشف بنشاط السبل الكفيلة بتعزيز الربط بين التعليم العالي – الذي لا يقتصر على تعليم وإعداد المعلمين – والتعليم للجميع من خلال برنامج توأمة الجامعات/الكراسي الجامعية لليونسكو ومن خلال الاجتماع الدولي لرؤساء الجامعات والشركاء في عملية التعليم للجميع المخصص لهذه المسألة والمزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤.

١٠٦- **محو الأمية**. في إطار التوجه نحو التعليم للجميع الذي تلا منتدى داكار، جرى التركيز حتى الآن على الهدفين المرتبطين بتعميم التعليم الابتدائي (هدف داكار ٢) وأوجه التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم للجميع (هدف داكار ٥) وكلاهما من الأهداف الإنمائية للألفية. والغرض من إعلان عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢)، الذي تؤدي اليونسكو فيه دور الوكالة الرائدة والمنسق الدولي، هو توجيه الاهتمام بشكل أقوى إلى محو الأمية، وبالأخص محو أمية الكبار. ويسود شعور في اليونسكو بأن على المنظمة أن تفعل المزيد في هذا المجال الذي ارتبطت به منذ وقت طويل في أذهان شركاء اليونسكو. وقد أوضح تقرير الرصد العالمي أنه من المحتمل جداً ألا يتسنى تحقيق هدف داكار ٤

المتعلق بمحو الأمية في بلدان كثيرة. وتعدّ احتياجات النساء اللواتي يشكلن زهاء ثلثي الأميين الكبار البالغ عددهم ٨٦٢ مليون أمي في العالم من الشواغل الهامة في هذا الصدد. ولذا ستقوم اليونسكو بإعداد مبادرة لمحو الأمية تستهدف تقديم المساعدة لمدة عشر سنوات، إلى نحو ٣٣ بلدا مرشحا للمشاركة فيها من البلدان التي تزيد معدلات الأمية فيها على ٥٠ بالمائة و/أو تضم أكثر من عشرة ملايين من الأميين الكبار. والتوزيع الحالي لهذه البلدان بحسب المناطق هو التالي: ٦ بلدان في منطقة الدول العربية، و ٣ في شرق آسيا والمحيط الهادي، و ١ في أمريكا الجنوبية والكاريبي، و ٦ في جنوب وغرب آسيا، و ١٧ في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن خلال التركيز على هذه البلدان، ستحاول اليونسكو تشجيع القيام بأنشطة إضافية ملحوظة من أجل تخفيض معدلات الأمية، خاصة بين النساء.

١٠٧- ستنفذ هذه المبادرة ضمن إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وتدمج على نحو متكامل ووثيق مع الجهود الأخرى المبذولة على صعيد التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة المقبل للتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما أنها ستسعى إلى التكامل مع مبادرات وبرامج أخرى للأمم المتحدة ومع أنشطة قطاعات أخرى لليونسكو، وبصورة خاصة قطاع الاتصال والمعلومات (استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، محو الأمية في مجال المعلومات)، وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية (حقوق الإنسان والتربية المدنية)، وقطاع الثقافة (بيئات ملائمة للتعلم). وستتسم المبادرة بطابع تعاوني قوي، فتجمع بين الهيئات الحكومية والهيئات الممثلة للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين. وستعقد مشاورة أولية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ مع الوفود الدائمة للبلدان المرشحة.

١٠٨- وستتطلب مبادرة محو الأمية تعزيز قدرات اليونسكو على عدة مستويات: في المقر وفي المعاهد (لا سيما معهد اليونسكو للتربية ومعهد اليونسكو للإحصاء)، وخاصة على المستوى الميداني. وستعطى الأولوية في بادئ الأمر، للمكاتب الجامعة والمكاتب القطرية الرئيسية. وفي بعض الأحيان، ستوضع الخبرات الموجودة في بلدان الجنوب، كتلك الموجودة في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، تحت تصرف بلدان نامية أخرى، دعماً لروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٩- **المبادرة العالمية لنشر التربية في مجال الوقاية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا)** – أيد شركاء اليونسكو هذه المبادرة في اجتماع لجنة المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الذي عقد في ليفينغستون (زامبيا) في مارس/آذار ٢٠٠٤، وتم التأكيد عليها من جديد في اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، المنعقد في جنيف في يونيو/حزيران ٢٠٠٤. وتهدف هذه المبادرة إلى استكمال برنامج العلاج المسمى "٣ في ٥" الذي تقوده منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز)، وهي ضرورية وتأتي في الوقت المناسب لمواجهة الانتشار المتواصل لفيروس/مرض الأيدز (السيدا)، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا.

١١٠- وتضطلع اليونسكو بدور مركزي ورائد في المبادرة العالمية التي تجمع بين أفضل الممارسات في مجال الوقاية والتربية والعلاج. وقد صممت هذه المبادرة العالمية بحيث توفر قاعدة مرجعية لاتخاذ القرارات ورسم السياسات في المجالات التالية: المناهج الدراسية؛ ومساعدة الأيتام والأطفال المحرومين؛ والوحدات المرنة لتدريب المعلمين؛ وأساليب غير نظامية موجهة للشباب غير الملتحقين بالمدارس؛ وتعزيز القدرات في

مجال التخطيط والإدارة. وسيستند تصميم المبادرة العالمية وتنفيذها إلى نتائج واستنتاجات وتوصيات التقييم الخارجي لاستجابة اليونسكو لفيروس/مرض الأيدز (السيدا) (أبريل/نيسان ٢٠٠٤).

١١١- **إعداد المعلمين في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى**. يشكل نقص المعلمين وانخفاض مستوى غالبية المعلمين المنخرطين حاليا في المهنة إحدى المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطوير التعليم للجميع في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومما يزيد هذه الحالة تدهورا انخفاض دخل المعلمين وسوء أوضاعهم، ورداءة ظروف عملهم والتفاوت الواسع في المعايير الوطنية الدنيا لممارسة التعليم على المستوى الابتدائي. كما أن بطء وتفاوت النمو الاقتصادي وانتشار النزاعات وحالات عدم الاستقرار، ووباء الأيدز (السيدا)، كلها عوامل تؤثر سلباً على هذا الوضع. ولئن كانت اليونسكو تشارك حقا في عدة برامج ومشروعات تتعلق بإعداد المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن المشكلات من الضخامة والإلحاح بحيث تتطلب تنشيطا حقيقيا للعمل ومزيدا من الموارد وشراكة أوسع وأكثر حيوية.

١١٢- وسيتم تنسيق هذه المبادرة عن طريق التعاون بين المقر ومكتب التربية الإقليمي في داكار ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا. وسوف تسعى اليونسكو، من خلال العمل بتعاون وثيق مع السلطات الوطنية والشركاء الرئيسيين، وضمن الأطر الإنمائية مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالمشاركة مع مبادرات أخرى للتعليم للجميع، كمبادرة المسار السريع ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، إلى حفز استجابات فورية وفعالة لمشكلات المعلمين بما يتفق مع البرامج الطويلة المدى. وستولى عناية خاصة للتصدي لمشكلة نقص المعلمين في ارتباطها بانتشار مرض الأيدز (السيدا) وأوضاع ما بعد النزاع. وستكيف النهوج المستخدمة وفقاً لاحتياجات وظروف كل بلد، مع السعي في الوقت نفسه، إلى إدامة الالتزام بالعمل وتعزيز الموارد من خلال التجمعات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) وجماعة التنمية في الجنوب الافريقي (SADC) والجماعة الاقتصادية والنقدية لافريقيا الوسطى (CEMAC).

١١٣- وإن الحاجة تدعو إلى القيام بأنشطة عاجلة وطرائق تجديدية، مع التركيز خاصة على ما يلي :

- الإسراع في بناء القدرات المؤسسية بغية تعزيز تدريب المعلمين قبل الخدمة؛
- برامج تقوم على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، لا سيما للتطوير المهني أثناء الخدمة؛
- نهوج مرنة ومكثفة قائمة على المجتمع المحلي وتهدف إلى زيادة أعداد المعلمين المعينين والمدربين، لا سيما بين النساء والمتعلمين العاطلين عن العمل؛
- إدماج التربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتركيز على الكفاءات الأساسية والمهارات الحياتية، كعناصر متكاملة في جميع نهوج إعداد المعلمين.

١١٤- **التعليم الجيد: أولوية متواصلة في نشاط اليونسكو** – اضطلعت اليونسكو في داكار بدور رئيسي في تشجيع البلدان على الالتزام بتعليم أساسي جيد للجميع. ومنذ ذلك الحين، نظمت عملية تشاورية موسعة، تضمنت مناقشات في المجلس التنفيذي، واجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن التعليم الجيد

الذي عقد أثناء الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام، واجتماعات إقليمية للوزراء واللجان الوطنية، وإسهامات قدمتها المكاتب الميدانية، وتقريراً بشأن الطلبات المقدمة في إطار برنامج المساهمة. وستتاح فرص أخرى للتشاور منها الدورة السابعة والأربعون للمؤتمر الدولي للتربية (مدت) في جنيف (تأمين التعليم الجيد لكل الشباب: التحديات والاتجاهات والأولويات)، بالإضافة إلى الاجتماع المقبل للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع المزمع عقده في البرازيل في نوفمبر/تشرين الثاني، والتقرير العالمي المقبل لرصد التعليم للجميع، اللذين سيركزان على الجودة.

١١٥- وانطلاقا من عملية التشاور هذه، ومن أجل تعزيز دور اليونسكو وإعطاء صورة أوضح عن عملها بشأن هذا الجانب الرئيسي من التعليم للجميع، ستعدّ المنظمة سياسة واضحة لمساهمتها في هدف داكار ٦، تبيّن فيها كيف ستقوم بما يلي:

- تحديد النهج العام الذي تتبعه من أجل تحقيق التعليم الجيد تحديداً شمولياً مع اتخاذ "الجودة" بمعناها الجامع كما حُدد في داكار وباعتبارها بعدا رئيسيا في جميع نظم التعليم ومؤسساته وعملياته؛
- توفير إطار من أجل تحقيق الانسجام بين مساهمات سائر الشركاء في تحقيق هذا الهدف الرئيسي؛
- تجسيد المساهمة العملية للمنظمة في مجال تجديد المناهج الدراسية، وتطوير المضامين والمواد التعليمية، ونقل القيم العالمية، ورصد التحصيل الدراسي، وتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، والإنصاف في توفير التعليم.

التنسيق بين شركاء التعليم للجميع والمحافظة على زخمهم التعاوني

١ – التنسيق على الصعيد الدولي

١١٦- أعربت الدول الأعضاء في المنتدى العالمي للتربية في داكار عن الرغبة في وجود آلية سليمة لمتابعة التنسيق الدولي، ولكنها شددت في نفس الوقت على أن هذه الآلية يجب أن تكون "خفيفة". وهذا يتفق مع ما جاء في إطار عمل داكار من أن: "جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري". وفي الوقت نفسه، تتجلى شيئا فشيئا الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي لليونسكو في مجال التنسيق وإلى ممارسة هذا الدور بمزيد من الجزم والاستباق والإبداع، بالاستناد ليس فقط إلى المهمة المسندة إلى اليونسكو فيما يتعلق بمنتدى داكار، ولكن بالاستناد أيضا إلى دورها باعتبارها الوكالة المتخصصة في مجال التربية في منظومة الأمم المتحدة.

تعزيز الروابط مع الشركاء في مجال التعليم للجميع

١١٧- على الرغم من أن جميع الأطراف في حركة التعليم للجميع قد هنأت اليونسكو على إنجازها في أداء دورها التنسيقي في مجال التعليم للجميع على المستوى الدولي، لا يزال هناك حيز للتحسين. ومن ضمن المجالات التي تحتاج إلى تحسين، هناك ربط الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل بآليات أخرى تتعلق ببرنامج عمل التعليم للجميع أو تؤثر فيه، مثل مبادرة المسار السريع وعملية الأهداف الإنمائية للألفية.

وتبذل حالياً جهود كثيرة لتعزيز هذه الروابط، مثل الاجتماعات المتتالية التي ستعقد في البرازيل بين الفريق الرفيع المستوى ومجموعة شركاء مبادرة المسار السريع. ويتضح من الأعمال التحضيرية لاجتماعات البرازيل، أن من المنشود توسيع نطاق عمل الفريق الحالي المتعدد الأطراف للمعاونين الرفيعي المستوى والمخصص للنظر في شؤون الفريق الرفيع المستوى، لكي يصبح آلية تعمل في نفس الوقت على تخطيط ومتابعة الاجتماعات السنوية للفريق الرفيع المستوى وفريق العمل والهيئات المرتبطة بمبادرة المسار السريع ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات. وتبحث اليونسكو هذه الإمكانية مع شركائها، علما بأنها قد تتولى تنظيم وتنسيق هذه الترتيبات الخاصة بالمعاونين الرفيعي المستوى وتزويدها بخدمات السكرتارية. ومن الواضح أن ذلك سيعود بفوائد جمة على صعيد زيادة التنسيق والتقليل من ازدواجية الجهود. كما أن تعزيز فريق المعاونين الرفيع المستوى على هذا النحو سيتيح له تنسيق الإسهام المشترك في الاجتماع الذي سيعقد لاستعراض الألفية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ مع التركيز خاصة على الهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بالتعليم.

١١٨- وستسعى اليونسكو، بوصفها الجهة المنسقة لعملية التعليم للجميع على المستوى الدولي، إلى ضمان متابعة اجتماعات الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل على نحو أفضل، من خلال المزيد من أنشطة الترويج والدعاية والتوعية، ومن خلال بذل المزيد من الجهود لتشجيع جميع الشركاء المعنيين في عملية التعليم للجميع على الاضطلاع بأدوار محددة وأداء مهام متفق عليها. ولتحقيق ذلك، ينبغي القيام بمسح أوضح لمهام الشركاء في عملية التعليم للجميع على المستوى الدولي. ويجب ألا يقتصر هذا المسح تبيان على الوضع الراهن، بل أن يكشف أيضا عن المواضع التي تتطلب إعادة رسم الحدود أو إعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات. ولهذه الغاية، ستقوم اليونسكو بمسح لإسهاماتها في المبادرات الدولية والمشروعات الطليعية في مجال التعليم للجميع التي تتولى ريادتها، كعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية والمشروع الطليعي حول التعليم والإعاقة، وكذلك في الأنشطة التي تدعمها كمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي الوقت نفسه، ستشجع اليونسكو شركاءها على القيام بعمليات مسح مماثلة، من أجل تشاطر نتائجها ومشاركة اليونسكو في سعيها لإيجاد تقسيم أوضح للمسؤوليات في إطار عملية التعليم للجميع.

١١٩- وفيما يخص تمويل التعليم للجميع، فلئن كان يتعين على اليونسكو أن تعول على شركائها – كالبنك الدولي والهيئات المانحة الثنائية – في حمل المجتمع الدولي على الوفاء بوعود التمويل التي التزمت بها في داكار، فإنها يجب ألا تتخلى عن دورها في هذا المجال، وهذا ما لن تفعله. وستواصل اليونسكو بذل جهودها لتكييف مبادرة المسار السريع والتأثير في تطويرها على المستوى العالمي؛ وفي الوقت نفسه، ستضاعف المنظمة التزامها وإسهامها في العمليات المتعلقة بمبادرة المسار السريع على المستوى القطري. كما أنها ستبذل المزيد من أجل تسليط الأضواء على متطلبات البلدان الأكثر احتياجا للموارد والتي قد تتخلف عن تحقيق أهداف عملية التعليم للجميع. وستواصل في هذا الصدد، تركيز الاهتمام على الاتجاهات التي تتخذها المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال التعليم وطرائق المساعدة وفعاليتها.

الصلات بالأهداف الإنمائية للألفية

١٢٠- ينوي المدير العام تحديد صلات واضحة بالأهداف الإنمائية للألفية في الوثيقة ٣٣م/٥، مثلما جرى بانتظام في الوثيقة ٣٢م/٥، لا سيما الصلات المتعلقة مباشرة باختصاصات اليونسكو على المستويين العالمي

والقطري. وستأخذ اليونسكو في اعتبارها بعض الجوانب المحددة ذات الصلة بالأعمال التحضيرية الجارية للاجتماع الذي سيعقد في العام القادم لاستعراض أهداف الألفية.

١٢١- وستعزز اليونسكو إسهامها ودورها في عملية استعراض الألفية لعام ٢٠٠٥ بعدة طرق: أولا، من خلال ضمان المشاركة على مستوى عال (بما يشمل مساعد المدير العام للتربية) في الاجتماعات الرئيسية؛ ثانيا، من خلال العمل فوراً على تعزيز وجود المنظمة في نيويورك عن طريق إعارة مكتب نيويورك أخصائيا رئيسيا في مجال التربية (م-٥) يعمل في قطاع التربية؛ ثالثا، من خلال تعيين شخص من نيويورك مطلع على طرائق منظومة الأمم المتحدة، يقوم بالترويج لعملية التعليم للجميع باسم اليونسكو. وستتم هذه الترتيبات بالتعاون الوثيق بين مكتب اليونسكو للاتصال في نيويورك ومكتب التخطيط الاستراتيجي وشعبة التعليم للجميع في قطاع التربية.

الرصد

١٢٢- يمثل إنتاج البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسياسات التربوية إحدى أهم ميزات اليونسكو النسبية، لا سيما فيما يتعلق بعملية التعليم للجميع. ومن المفروض أن تدعم اليونسكو عمل معهد اليونسكو للإحصاء دعماً قوياً بغية تحسين توقيت البيانات وجودتها، وتعزيز نشاط البلدان القائم على جمع البيانات، من خلال بناء القدرات في الدول الأعضاء؛ ولبلوغ هذه الغايات، ستوسع اليونسكو شبكة موظفيها على المستوى الإقليمي. كما أن معاهد التربية، لا سيما مكتب التربية الدولي لليونسكو (متد) ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (IIEP) ومعهد اليونسكو للتربية (UIE)، ستواصل إسهامها في عملية رصد التعليم للجميع.

١٢٣- ستواصل اليونسكو دعم عملية إعداد وإصدار "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" واحترام استقلاليته في مجال التحرير. وفي الوقت نفسه، ستسعى اليونسكو بكافة هيئاتها إلى جعل هذا التقرير "ملكا" للمنظمة ككل من خلال استيعاب نتائجه وتحليلاته وإدماجها في العمل الجاري. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم اليونسكو المواد التي تسهم بها في إعداد التقرير بطريقة أكثر تنظيما تتجلى فيها المواقف والنهوج المؤسسية المتفق عليها. واستنادا إلى النجاح الذي يحققه هذا التقرير، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان أن تصبح التقارير أداة توجيهية أيسر استعمالا؛
- الإبقاء على المضمون التقني والتحليلي للتقرير وإدخال المزيد من التحسينات عليه؛
- إيجاد توازن بين استقلالية التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع وعائديته إلى اليونسكو؛
- تعزيز ودعم عملية نشر تقارير رصد إقليمية و/أو وطنية؛

١٢٤- وسيجري في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ استعراض منتصف المدة لعملية التعليم للجميع على الصعيد الإقليمي لتقييم التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف داكار؛ وسيمهد هذا الأمر لاستعراض منتصف المدة على الصعيد العالمي الذي سيجري بعد الاستعراض الإقليمي بفترة وجيزة. وسوف تستخلص الدروس من عملية التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ وغيرها من عمليات الاستعراض، مثل استعراض عملية تحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ واستعراض منتصف المدة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لتعليم الكبار (CONFINTEA) (٢٠٠٣)، للاستفادة منها في إعداد تصميم استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في مجال التعليم للجميع.

تعبئة الموارد

١٢٥- في سياق وجود علامات تشير إلى أن البلدان المانحة الرئيسية تعتزم بصورة جدية زيادة النسبة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية في الناتج القومي الإجمالي، لا سيما زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم، وبالأخص التعليم الأساسي، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق ما يلي :

- ضمان مساهمة اليونسكو مساهمة فعالة في مبادرة المسار السريع على الصعيد القطري من خلال المشاركة الفعالة في آليات التنسيق المشتركة بين الجهات المانحة/الحكومات؛
- استكمال مبادرة المسار السريع عن طريق البحث عن سبل لتمويل أهداف داكار الأخرى (مثل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ومحو الأمية، والتعليم الجيد) ومساعدة الدول التي لا يضمها إطار مبادرة المسار السريع؛
- تسليط الضوء على احتياجات البلدان/الشعوب المعوزة وتلك التي يخشى ألا تحقق أهداف التعليم للجميع (مثل البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان غير المنضمة إلى مبادرة المسار السريع، والأقليات الإثنية)؛
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص؛
- الترويج من أجل تعبئة المزيد من الموارد على الصعيد المحلي من أجل التعليم للجميع (من خلال الاستفادة من الأسبوع العالمي لأنشطة التعليم للجميع، وأوجه التفاعل مع البرلمانيين، الخ)؛
- تقصي سبل جديدة لتمويل عملية التعليم للجميع، بما في ذلك الدعوة إلى إدراج التعليم للجميع كأولوية في جداول أعمال المبادرات الدولية الجديدة مثل "حساب التحدي الألفي" (MCA) والمرفق المالي الدولي (IFF) واللجنة المعنية بافريقيا (وهي مبادرة أطلقها رئيس وزراء المملكة المتحدة في فبراير/شباط ٢٠٠٤).

البرامج الطليعية في مجال التعليم للجميع

١٢٦- تبين نتائج الاستعراض الاستراتيجي أن هناك حاجة إلى ما يلي:

- تشجيع كافة الشركاء في المبادرات والأنشطة الطليعية على تحقيق درجة أكبر من الاتساق والتأثير على الصعيد الوطني؛
- إجراء عملية مسح لمساهمات اليونسكو في كافة المبادرات الدولية والأنشطة الطليعية في مجال التعليم للجميع؛

- تعزيز إدماج الأنشطة الطليعية في مجال التعليم للجميع في أطر التخطيط والتنمية على الصعيد القطري.

٢ – التنسيق على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني

١٢٧– سيولى اهتمام خاص لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية (بما فيها مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان) من أجل بلوغ كافة أهداف عملية التعليم للجميع على المستوى الوطني. وسيستخدم دور اليونسكو التنسيقي الآليات الموجودة والكفاءات التقنية للمكاتب الإقليمية ومعاهد اليونسكو.

١٢٨– على المستوى الوطني، ستتخذ اليونسكو التدابير اللازمة لإشراك شبكة مكاتبها الميدانية الواسعة في جهود الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، ولضمان إسهامها المهم في القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصاتها، واضطلاعها بدور بناء ومتزايد الفعالية في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة على المستوى القطري، كالعمليات المتعلقة بالتقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومبادرة المسار السريع، والوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر، مع تضمين البلدان التي ليس لليونسكو فيها وجود دائم. كما يرجح هذا الأمر الاضطلاع بأدوار قيادية في قضايا وموضوعات يُسند فيها إلى اليونسكو دور قيادي أو يعترف لها بهذا الدور داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢٩– ستواصل المنظمة دعمها للمنتديات المعنية بالتعليم للجميع (أو ما يعادلها) على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، وستسعى إلى تعزيزها بوصفها أدوات مفيدة لترويج التعليم للجميع وآليات لتشجيع الحوار بين الأطراف الرئيسية المعنية بالتعليم للجميع، بما فيها المجتمع المدني والمعلمون والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والوزارات والإدارات الحكومية، والبرلمانيون والشركاء في التطوير. وسيكون بناء شبكة أوسع للأطراف الفاعلة جزءاً من الجهود التي تبذلها اليونسكو لتعزيز امتلاك مسؤولية التعليم للجميع. وعلاوة على ذلك، ستتم تعبئة كافة قدرات اللجان الوطنية التابعة لليونسكو، لا سيما لزيادة أنشطة اليونسكو ورفع مكانتها لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعليم للجميع.

١٣٠– ستعمل اليونسكو على تعزيز الصلات بين تنسيق التعليم للجميع على المستوى الدولي (لا سيما من خلال الفريق الرفيع المستوى) وتنسيق التعليم للجميع على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التعاون وعقد الروابط والصلات مع الآليات الموجودة الملائمة.

تعزيز قدرة اليونسكو على التنسيق

١٣١– تحتاج قدرة اليونسكو على التنسيق في مجال التعليم للجميع إلى تدعيم على جميع المستويات. وسيتم هذا الأمر من خلال تعزيز سياسة الحوار ووظائف الترويج من ناحية، ومن خلال جهود اليونسكو لتطوير مزيد من الصلات الأفقية والعمودية مع حركة التعليم للجميع. ولدعم عملها على المستوى الأفقي، لا سيما على المستوى الدولي للفريق الرفيع المستوى، وفريق العمل، ومبادرة المسار السريع، والأنشطة الطليعية المشتركة بين الوكالات، والوسائل التي يتم من خلالها ربط بنية التعليم للجميع ببنى وعمليات منظومة الأمم المتحدة، ستحتاج اليونسكو إلى مزيد من الوظائف الممولة خارجيا و/أو إلى مزيد من موظفي الدعم المؤقتين، بالتعاون مع اليونيسيف والبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى. علاوة على ذلك، ثمة

حاجة إلى دعم مماثل لتعزيز عمل اليونسكو في مجالات التعاون مع القطاع الخاص، وعقد الصلات مع المجتمع المدني، والعلاقات مع الجهات المانحة.

١٣٢- سيتركز تعزيز البعد العمودي على المبادلات فيما بين مختلف مستويات التعليم للجميع الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية. ومع أن هناك حاجة إلى تعزيز القدرة في هذا المجال على مستوى المقر، فينبغي إيلاء مزيد من الأهمية للمكاتب الوطنية والجامعة والإقليمية. ولكي تصبح اليونسكو المركز المعني بالتعبئة والمعلومات والتنسيق في مجال التعليم للجميع، ينبغي أن تعزَّز المكاتب الميدانية بما يتلاءم مع ذلك.

تطوير السياسات، والترويج، والاتصال

تطوير السياسات، والحوار، والنقاش

١٣٣- إن جهود اليونسكو الساعية إلى إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل التعليم للجميع من خلال تطوير السياسات والحوار ستتركز بقوة على ترجمة موضوع "التعليم من أجل إنصاف شامل" إلى عمل ملموس. ومن خلال المنشورات والمواقع على شبكة الويب والمؤتمرات وحلقات العمل والشبكات، ستسعى اليونسكو إلى توسيع نطاق النقاش بشأن التعليم للجميع، موفرة الفرص اللازمة للأفكار الجديدة والتفكير النقدي والتحليل الدقيق والدراسات الاستشرافية من أجل التصدي للافتراضات والأجوبة التقليدية. وسيكون هدفنا زيادة أنواع الخيارات الخاصة بالسياسات النموذجية القائمة على الحجج والشواهد والتي يمكن للحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية والهيئات الممثلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تنظر فيها لدى التفكير في كيفية تحقيق تعليم أساسي جيد للجميع.

١٣٤- وبالتالي، وإلى جانب أهمية تقرير الرصد العالمي كأداة أساسية ومصدر مرجعي، يوجد أمام اليونسكو مجال واسع للقيام بمزيد من الأعمال لإغناء برنامج عمل التعليم للجميع بشكل عام، وتعزيز دور المنظمة في الترويج والتنسيق بشكل خاص. وبالاستعانة بالمعلومات المتوافرة ونتائج البحوث والوعي بالقضايا المستجدة والاتجاهات السياسية، ستكثّف اليونسكو أنشطتها المتعلقة بتحليل سياسات التعليم للجميع. وسوف تسهم بشكل أقوى وأوضح في المناقشات وفي الحوار بشأن السياسة العامة فيما يتعلق بالتعليم للجميع، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، كي تصبح بالفعل مختبرا للأفكار في مجال التعليم للجميع. ثم إن الاهتمام الأساسي بالإنصاف والجودة والتملك سوف يحدد معالم دور اليونسكو في حفز الحوار بشأن السياسات وحفز النقاش فيما يتعلق بالتعليم للجميع. وبغية مساعدة اليونسكو على الاضطلاع بهذا الدور بحيوية، سيتم التماس الدعم والتعاون من مختلف الشركاء والأطراف المعنية في عملية التعليم للجميع، من أجل أن يتسم الحوار بشأن السياسات بالانفتاح والتعددية. وستُبذل الجهود لاستكشاف أصوات وآراء جديدة بشأن التعليم للجميع، ولا سيما في الجنوب، يمكنها أن تقدم إسهامات متميزة في النقاشات بشأن التعليم للجميع. وعلى ضوء نتائج التقييم المشترك للدعم الخارجي المخصص للتعليم الأساسي في الدول النامية، سيتم التركيز على إيجاد حلول محلية للتحديات العالمية؛ ويتطلب هذا الأمر الإحاطة بوجهات نظر المنظمات الوطنية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والاستماع إليها. وسوف يتم تعزيز ودعم نشر تقارير الرصد الإقليمية و/أو الوطنية في إطار السعي إلى حفز الحوار بشأن السياسات وحفز النقاش.

١٣٥- ومن أجل أن تدعم اليونسكو قدراتها أولا وأن تطور هذه القدرات فيما بعد، فإنها تحتاج إلى الاستعانة بلفيف من الخبراء والعاملين المتمرسين القادرين على الإسهام بأفكار وخبرات جديدة في عمليات اليونسكو، وعلى تحويل الأفكار الجديدة في مجال السياسات إلى برامج قابلة للتطبيق ومشروعات تجديدية. ويبقى تبادل الإثراء بين الخبرة في مجال رسم السياسات وبين مهارات العاملين المتمرسين وخبراتهم أمراً أساسيا لتحقيق ذلك. وسيكون الموظفون الجدد المعينون أو المعارون لمدد محدودة ضمن قطاع التربية والمعاهد والمكاتب الميدانية، في حلّ من أعباء العمل البرنامجي الروتيني والمهام الإدارية. فسيعكف بعضهم بصفة رئيسية على إنتاج بحوث عن السياسات ووثائق نقاش لإغناء النقاش بشأن التعليم للجميع وتنشيطه والتأثير عليه، بينما سيشكل البعض الآخر موردا مرنا لصياغة مبادرات جديدة في مجال السياسات ولإعداد اقتراحات بشأن مشروعات جديدة. وسيُلحقون، في بعض الحالات، بوزارات كي يعملوا كعناصر حفازة على تطوير السياسات والبرنامج. وسيعمل الجميع على بناء وتنمية القدرات لدى موظفي اليونسكو الشباب حيثما أمكن ذلك.

الترويج

١٣٦- كانت مسألة ضرورة دعم الدور الترويجي لليونسكو في مجال التعليم للجميع من بين الموضوعات المتواترة في الاستعراض الاستراتيجي. وسيشكل هذا الدور مسؤولية مشتركة تخص جميع أعضاء أسرة اليونسكو على جميع المستويات. وإن اضطلاع اليونسكو بهذا الدور سيزيد من قدرتها على الاستباق وسيجعلها أبرز للعيان. وبالفعل، فإن اليونسكو ستزيد من زخم عملها الترويجي من خلال حملة دعائية ستقودها بالتعاون مع بعض الشركاء في عملية التعليم للجميع.

١٣٧- وستسعى استراتيجية اليونسكو الترويجية إلى تبليغ الرسائل الأساسية بشأن التعليم للجميع إلى عامة الجمهور وأصحاب القرار والشركاء. وسيتطلب هذا الأمر تصميم الرسائل والاستراتيجيات المتصلة بها، وكذلك تدريب موظفي اليونسكو، مع الاعتماد في تدريبهم على خبرات خارجية عند الحاجة. وسيتمثل الجزء المركزي من هذا المشروع في استحداث وترويج مجموعة من الرسائل الأساسية المشتركة بشأن التعليم للجميع، مما سيضمن التجانس في الجهود الترويجية التي تبذلها المنظمة على صعيد المقر والمعاهد والمكاتب الميدانية. وستكون هذه الرسائل الأساسية مستلهمة من رؤية اليونسكو الشمولية للتعليم، وبرنامج عمل أهداف داكار الستة برمته، والروابط بين التعليم الأساسي الجيد للجميع والحدّ من الفقر، وزيادة المساواة بين الجنسين، وانتفاع المهمشين والمحرومين المنصف بالتعليم، وتعزيز آفاق الديمقراطية والسلام.

١٣٨- وفي الوقت الذي سيصبح فيه المدير العام ومساعد المدير العام للتربية، أبرز وأنشط المدافعين عن حركة التعليم للجميع، ينبغي لجميع الموظفين أن يعتبروا أنفسهم أنصاراً للتعليم للجميع. وهذا الأمر مهم بوجه خاص على الصعيد الميداني، حيث سيعمل الموظفون الميدانيون والموظفون المبعوثون في مهام، على نشر رسائل التعليم للجميع وتشاطر المعلومات ذات الصلة بالتعليم للجميع. وعلى المستوى القطري، ستقدم اليونسكو، عند الطلب، خدمات استشارية للدول الأعضاء بغية إعداد خطط وحملات الترويج من أجل التعليم للجميع. وستلتزم المكاتب الميدانية كلها التزاماً فاعلاً بتنفيذ هذه الخطط والحملات، وستنظم المؤتمرات الصحفية والتغطية الإعلامية وتوزيع المواد وغير ذلك من الأنشطة لدعم الجهود المبذولة من أجل الترويج للتعليم للجميع على الصعيد الوطني. في غضون ذلك، سيتم النهوض بتنسيق العمل الترويجي بين

الوكالات، من خلال بناء خطة دولية مشتركة للترويج بين اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي ووكالات أخرى كأداة لإرشاد العمل على المستوى القطري في مجال التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٩- ولأغراض الترويج في صفوف عامة الجمهور، ستعتمد اليونسكو على سفراء المساعي الطيبة أو المبعوثين الخاصين للمدافعة عن قضية التعليم للجميع على المستوى الدولي وداخل البلدان. أما بالنسبة للأنشطة الترويجية في بيئات سياسية دولية أو إقليمية خاصة، فستسعى اليونسكو إلى إقامة علاقات خاصة مع شخصيات بارزة من أجل أن تقوم بالترويج لصالح التعليم للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري العمل على تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها بعض المجموعات من أجل الترويج، كالمنتدى الافريقي للبرلمانيين المعنيين بالتربية وبرلمان أمريكا اللاتينية.

استراتيجية الاتصال

١٤٠- استناداً إلى الجهود التي بذلتها المنظمة منذ منتدى داكار في مجال الترويج والاتصال، وفي إطار مجمل استراتيجيتها للاتصال، ستقوم اليونسكو بوضع استراتيجية اتصال متطورة جدا من أجل التعليم للجميع. وستشكل هذه الاستراتيجية إطار عمل لدعم عمل اليونسكو الترويجي الرامي إلى إبراز صورة التعليم للجميع للعيان في المؤتمرات الدولية والاجتماعات الرفيعة المستوى لهيئات مثل مجموعة البلدان الكبرى الثمانية، والاتحاد الافريقي، والاتحاد الأوروبي، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الخ. كما ستركز استراتيجية الاتصال على الصلات ما بين الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل وآليات أخرى ذات صلة بالتعليم للجميع. وعلاوة على ذلك، ستساعد اليونسكو البلدان على إعداد حملات تستخدم فيها الرسائل الأساسية للتعليم للجميع وتستهدف فئات مختلفة كالنساء والأقليات العرقية والأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس. وستعتمد على نجاح أسبوع العمل العالمي السنوي من أجل التعليم للجميع، وعلى إسهامها في الحملة العالمية من أجل التعليم. وسيؤدي تطوير المهارات في مجال وسائل الإعلام وبناء شراكة أفضل مع المنظمات الإعلامية إلى تعزيز استراتيجية اليونسكو للترويج والاتصال برمتها.

* * *

ملاحظات ختامية

١٤١- خلال الفترة المقبلة، ستؤكد اليونسكو المتسمة بمزيد من الثقة والقدرة على الاستباق، على دورها كرائد في مجال التعليم وكمنسق رئيسي لعملية التعليم للجميع على المستوى الدولي والإقليمي والقطري. وسيجري ذلك خلال زيادة التماسك والتركيز النوعي والكمي في برامجها، وزيادة الفعالية في إدارة مواردها البشرية والمالية، وتحسين التنسيق بين المقر والمعاهد والمكاتب الميدانية، واعتماد دور أكثر استباقاً على المستوى القطري.

١٤٢- وستبذل اليونسكو من خلال تنظيم مواردها وطاقاتها، قصارى جهدها لتنفيذ برنامج عملها الطموح هذا لصالح جميع البلدان الأعضاء لكنها ستحتاج، بعد حد معين، إلى موارد معززة للقيام بهذه المهام. ويمكن توفير هذه الموارد جزئياً من خلال رفع الحد الأقصى للميزانية خلال فترة العامين المقبلة، مع إجراء مزيد من التسويات في الوثيقة م/٥ لضمان أن تحظى جوانب رئيسية في العمل من أجل التعليم

للجميع بالأولوية وبمزيد من المخصصات المالية. بيد أنه سيتعين الحصول على موارد إضافية تُستمَد من زيادة الاعتمادات الخارجة عن الميزانية التي تخصص لهذا الغرض وتتماشى مع أولويات البرنامج والميزانية المعتمدين. فاليونسكو تحتاج إلى دعم من خارج الميزانية بقدر أكبر وعلى نحو أفضل ويستند إلى شراكات مفتوحة وشفافة وبنّاءة ومرنة تمكّن المنظمة من إعادة بناء قدراتها ضمن إطار من الالتزامات آمن ومعروف المعالم.

١٤٣- ولهذه الغاية وبالارتباط مع عملية إعداد الوثيقة ٣٣م/٥ ومن خلال المشاورات المستفيضة مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والبلدان النامية والشركاء الآخرين في عملية التعليم للجميع، سيقوم المدير العام بصياغة سيناريوهات مختلفة لتعزيز العمل في مجال التعليم للجميع، تتضمن مستويات شتى للموارد وطرائق الدعم، على نحو ما يرد في برنامج وميزانية فترة العامين، وما يقدّم من أموال من الميزانية وأشكال أخرى للمساعدة.

١٤٤- ولقد أظهر الاستعراض الاستراتيجي ما قمنا به على الرغم من محدودية الموارد المتوافرة. وقد آن الأوان للاستثمار في اليونسكو، ولمنحها الموارد الإضافية التي تحتاجها كي تحقق إمكاناتها كرائد عالمي لحركة التعليم للجميع.

مشروع القرار المقترح

١٤٥- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكر** بالقرار ١٦٩م ت/٣,٤,٤،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٠م ت/٨،

٣ – **ويحيط علما** بنتائج الاستعراض الاستراتيجي لدور اليونسكو في متابعة التعليم للجميع بعد منتدى داكار وبمحاور العمل المحددة التي اعتمدها المدير العام أو يعتزم اعتمادها،

٤ – **يشكر** المدير العام على الجهود التي بُذلت من أجل الاضطلاع بالاستعراض الاستراتيجي ولإعداد هذه الوثيقة في فترة وجيزة جدا؛

٥ – **ويؤيد** النتائج الأساسية والاستنتاجات والأنشطة الاستشرافية المذكورة في الوثيقة أعلاه؛

٦ – **ويرحب** بالتدابير المبينة لتعزيز قدرات وأنشطة اليونسكو من أجل أن تضطلع بدور قيادي أكثر نشاطا وفعالية في عملية متابعة منتدى داكار، علماً بأنه سيجري إدخال المزيد من التحسينات على هذه التدابير بما يتسق وعملية إعداد الوثيقة ٣٣م/٥ وعلى أساس المشاورات مع الشركاء في عملية التعليم للجميع؛

٧ – **ويحث** المجتمع الدولي (البلدان النامية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني) على التعاون مع اليونسكو في سعيها لتنفيذ التدابير المبينة في الوثيقة المذكورة أعلاه، وذلك من أجل تعزيز دور المنظمة في مجال التعليم للجميع. **ويشجع** على وجه الخصوص وبقوة الجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم لجهود اليونسكو في مجال التعليم للجميع؛

٨ – **ويحيط علما** بأن المدير العام سيقوم بإعداد استراتيجية للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ وخطة خاصة بها لتنفيذ مهام عملية التعليم للجميع، وذلك بالترابط الوثيق مع إعداد خطط خاصة بتنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبأن المعلومات الخاصة بهذه الاستراتيجية وبخطة التنفيذ سوف تُعرض على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة؛

٩ – **ويدعو** المدير العام إلى إعلام المجلس التنفيذي بصورة دورية عن تطبيق التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة وتحسين أدائها لدورها في مجال التعليم للجميع بعد منتدى داكار.

الملحق ١

أهداف داكار والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم

أهداف داكار الستة (الفقرة ٧ من إطار عمل داكار):

١ – توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا؛

٢ – العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات وعلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الاثنية؛

٣ – ضمان تلبية حاجات التعلم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية؛

٤ – تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛

٥ – إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛

٦ – تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها ويمكن قياسها، لا سيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية. (إطار عمل داكار، الفقرة ٧)

الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم

الغاية ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
الهدف – كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

الغاية ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الهدف – إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

الملحق ٢

استراتيجيات داكار للتعليم للجميع (الفقرة ٨ من إطار عمل داكار)

١ – تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي؛

٢ – تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقا، ومرتبط بشكل واضح بالاستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية؛

٣ – تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها؛

٤ – تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم؛

٥ – تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات؛

٦ – تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات؛

٧ – التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الأيدز؛

٨ – إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع؛

٩ – تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية؛

١٠– تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع؛

١١– المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي؛

١٢– الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

الملحق ٣

برنامج وميزانية قطاع التربية لفترتي العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ و٢٠٠٤–٢٠٠٥: الاتجاهات صوب التركيز على الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع

الجدول ١ – برنامج وميزانية عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (الوثيقة ٣١م/٥)

البرنامج الرئيسي الأول	أنشطة الميزانية العادية دولار	الموارد الخارجة عن الميزانية دولار	إجمالي الموارد المخصصة للأنشطة دولار
البرنامج ١,١ – التعليم الأساسي للجميع: الوفاء بالتزامات منتدى داكار العالمي للتربية			
١,١,١ تنسيق متابعة إطار عمل داكار	٩ ٥٨٨ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥ ٥٨٨ ٠٠٠
١,١,٢ تعزيز النهوج الجامعة إزاء التعليم وتنويع نظم توفير التعليم	١٠ ٢٦١ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١ ٢٦١ ٠٠٠
المجموع: البرنامج ١,١	**١٩ ٨٤٩ ٠٠٠**	**٥٧ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٧٦ ٨٤٩ ٠٠٠**
البرنامج ١,٢ – بناء مجتمعات المعرفة من خلال التعليم الجيد وتجديد النظم التعليمية			
١,٢,١ نحو نهج جديد للتعليم الجيد	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٩٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٧٠٠ ٠٠٠
١,٢,٢ تجديد النظم التعليمية	٤ ١٤١ ١٠٠	٢٦ ٩٠٠ ٠٠٠	٣١ ٠٤١ ١٠٠
المجموع: البرنامج ١,٢	**٨ ٩٤١ ١٠٠**	**٥٥ ٨٠٠ ٠٠٠**	**٦٤ ٧٤١ ١٠٠**
مجموع قطاع التربية (بما في ذلك المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين)	**٣٠ ٦٥٥ ١٠٠**	**١١٢ ٨٠٠ ٠٠٠**	**١٤٣ ٤٥٥ ١٠٠**
النسبة المخصصة للتعليم الأساسي للجميع	*٦٤,٧٪*	*٥٠,٥٪*	
معاهد اليونسكو للتربية			
مكتب التربية الدولي لليونسكو	٤ ٥٩١ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٩١ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية	٥ ١٠٠ ٠٠٠	٤ ٧٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو للتربية	١ ٩٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٤٠٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٦٠٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٢٠٠ ٠٠٠
المجموع: معاهد اليونسكو للتربية	**١٦ ٠٩١ ٠٠٠**	**١٧ ٢٠٠ ٠٠٠**	**٣٣ ٢٩١ ٠٠٠**
المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين			
القضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع	٥٩٥ ٠٠٠	–	٥٩٥ ٠٠٠
إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة	١ ٢٧٠ ٠٠٠	–	١ ٢٧٠ ٠٠٠
المجموع: المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين	**١ ٨٦٥ ٠٠٠**	–	**١ ٨٦٥ ٠٠٠**
الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة – مجموع الأنشطة: البرنامج الرئيسي الأول	**٤٦ ٧٤٦ ١٠٠**	**١٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**١٧٦ ٧٤٦ ١٠٠**

في وثيقة برنامج وميزانية عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (الوثيقة ٣١م/٥)، التي تغطي أول فترة عامين من فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، خصص أكبر اعتمادات الميزانية العادية لمتابعة إطار عمل داكار على وجه التحديد، واستأثر التعليم الأساسي للجميع بنسبة ٤٢٪ من الميزانية العادية المخصصة لقطاع التربية. أما إذا استبعدنا معاهد اليونسكو للتربية من الحسبان، فإن حصة التعليم الأساسي للجميع سيستأثر بنسبة ٦٤,٧٪ من الميزانية العادية المخصصة لقطاع التربية.

الجدول ٢ – برنامج وميزانية عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (الوثيقة ٣٢م/٥)

البرنامج الرئيسي الأول	أنشطة الميزانية العادية دولار	الموارد الخارجة عن الميزانية[1] دولار	إجمالي الموارد المخصصة للأنشطة دولار
البرنامج ١,١ – التعليم الأساسي للجميع			
١,١,١ التعليم الأساسي للجميع : التركيز على الأهداف الرئيسية	٢١ ٤١٣ ٠٠٠	٢٣ ٧٣٥ ٧٠٠	٤٥ ١٤٨ ٧٠٠
١,١,٢ دعم استراتيجيات التعليم للجميع	١٣ ٩٠٦ ٣٠٠	١٨ ٨٧٦ ٠٠٠	٣٢ ٧٨٢ ٣٠٠
المجموع: البرنامج ١,١	**٣٥ ٣١٩ ٣٠٠**	**٤٢ ٦١١ ٧٠٠**	**٧٧ ٩٣١ ٠٠٠**
البرنامج ١,٢ – بناء مجتمعات التعلّم			
١,٢,١ ما بعد تعميم التعليم الابتدائي	٤ ٧٣٧ ٨٠٠	٥٧ ٦٨٧ ٥٠٠	٦٢ ٤٢٥ ٣٠٠
١,٢,٢ التعليم والعولمة	٢ ١٠٨ ٧٠٠	١ ٢٨١ ٠٠٠	٣ ٣٨٩ ٧٠٠
المجموع: البرنامج ١,٢	**٦ ٨٤٦ ٥٠٠**	**٥٨ ٩٦٨ ٥٠٠**	**٦٥ ٨١٥ ٠٠٠**
مجموع قطاع التربية (بما في ذلك المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين)	**٤٤ ١٢٥ ٨٠٠**	**١٠١ ٥٨٠ ٢٠٠**	**١٤٥ ٧٠٦ ٠٠٠**
النسبة المخصصة للتعليم الأساسي للجميع	*٨٠,٠٪*	**٤١,٩٪**	
معاهد اليونسكو للتربية			
مكتب التربية الدولي لليونسكو	٤ ٥٩١ ٠٠٠	–	٤ ٥٩١ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية	٥ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٣٧٤ ٠٠٠	٦ ٤٧٤ ٠٠٠
معهد اليونسكو للتربية	١ ٩٠٠ ٠٠٠	٣٩١ ٠٠٠	٢ ٢٩١ ٠٠٠
معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية	١ ١٠٠ ٠٠٠	–	١ ١٠٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	–	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	–	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
المجموع: معاهد اليونسكو للتربية	**١٦ ٨٩١ ٠٠٠**	**١ ٧٦٥ ٠٠٠**	**١٨ ٦٥٦ ٠٠٠**
المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين			
القضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع	٨٢٠ ٠٠٠	–	٨٢٠ ٠٠٠
إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة	١ ١٤٠ ٠٠٠	–	١ ١٤٠ ٠٠٠
المجموع: المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين	**١ ٩٦٠ ٠٠٠**	–	**١ ٩٦٠ ٠٠٠**
الوثيقة ٣٢م/٥ المعتمدة – مجموع الأنشطة: البرنامج الرئيسي الأول	**٦١ ٠١٦ ٨٠٠**	**١٠٣ ٣٤٥ ٢٠٠**	**١٦٤ ٣٦٢ ٠٠٠**

١ الأموال الواردة بالفعل أو التي توجد تعهدات ثابتة بتقديمها.

حظيت الأولوية المعطاة لمتابعة إطار عمل داكار بدعم قوي في فترة البرنامج والميزانية الثانية (الجارية) التي تغطي عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (الوثيقة ٣٢م/٥)، إذ نال البرنامج ١,١ المتعلق بالتعليم الأساسي للجميع ٥٧٪ (٣٥,٣ مليون دولار أمريكي) من إجمالي الميزانية العادية المخصصة لقطاع التربية بالقياس إلى ٤٢٪ في فترة العامين السابقة. والبرنامج ١,١ مكرس للأولوية الرئيسية المتمثلة في تحقيق أهداف التعليم للجميع، والتربية في مجال الوقاية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا)؛ وإذا استبعدنا معاهد اليونسكو للتربية من الحسبان، فإن التعليم الأساسي للجميع يستأثر بنسبة ٨٠٪ من الميزانية العادية المخصصة لقطاع التربية، بالقياس إلى ٦٤,٧٪ في فترة العامين السابقة.

الملحق ٤

قائمة المختصرات

CCA	التقييم القطري المشترك
CEB	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
CEMAC	الجماعة الاقتصادية والنقدية لافريقيا الوسطى
CI	قطاع الاتصال والمعلومات
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CLT	قطاع الثقافة
CCNGO/EFA	مشاورة المنظمات غير الحكومية المشتركة
CCO	مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية
CONFINTEA	المؤتمر الدولي لتعليم الكبار
DFA	إطار عمل داكار
E-9 Initiative	البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (باكستان، نيجيريا، المكسيك، اندونيسيا، الهند، مصر، الصين، البرازيل، بنغلاديش)
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (إيكواس)
ECCE	الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
EFA	التعليم للجميع
EU	الاتحاد الأوروبي
FAPED	المنتدى الافريقي للبرلمانيين المعنيين بالتربية
FTI	مبادرة المسار السريع
G8	اتحاد مجموعة البلدان الثمانية (المملكة المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وكندا) وممثلون من الاتحاد الأوروبي المجتمعون لمناقشة السياسات الاقتصادية والخارجية
GCE	الحملة العالمية من أجل التعليم
GMR	تقرير الرصد العالمي
GNP	الناتج القومي الإجمالي
HIV/AIDS	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
HLCM	اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (UNDG)
HLCP	اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى (UNDG)
HLG	الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع
IBE	مكتب التربية الدولي لليونسكو (متد)
IICBA	معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا
ICE	المؤتمر الدولي للتربية
ICF	المنتدى الاستشاري الدولي
ICTs	تكنولوجيات المعلومات والاتصال
IIEP	معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية
JIU	وحدة التفتيش المشتركة
LDCs	أقل البلدان نموا
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NEPAD	الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)

NGOs	المنظمات غير الحكومية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OECD/DAC	لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PARLATINO	برلمان أمريكا اللاتينية
PCB	مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب
PRSP	ورقة استراتيجية للحد من الفقر
PRELAC	مشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي
RBM	الإدارة المبنية على النتائج
SADC	جماعة التنمية في الجنوب الافريقي
SHS	قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية
UIE	معهد اليونسكو للتربية
UIS	معهد اليونسكو للإحصاء
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز)
UNDAF	إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDESD	عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة
UNDG	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNGEI	مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UNITWIN	برنامج توأمة الجامعات
UNLD	عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية
UNOIP	برنامج الأمم المتحدة–النفط مقابل الغذاء
UPE	تعميم التعليم الابتدائي
WG	فريق العمل المعني بالتعليم للجميع
WHO	منظمة الصحة العالمية